جامعة 8مـــاي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجـــيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية

إعدادالطالب:

حسان أولاد ضياف

إشراف الأستاذ:

اليامين بن سعدون

أعضاءلجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
رياض مزيان	أ. مساعد– أ-	جامعة 8 ماي 1945	رئيسا
اليامين بن سعدون	أ مساعد – أ-	جامعة 8 ماي 1945	مشرفا ومقررا
جمال منصر	أ محاضر– أ -	جامعة 8 ماي 1945	عضـا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

« رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »

النمل -19-

إن الشكر والحمد لله تعالى الذي وفقني لانجاز هذا العمل فله الحمد والمنة.

أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف: اليامين بن سعدون الذي كان لي نعم العون والسند بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة وفكره الثاقب ، فشكرا لك أيها الأستاذ الرمز.

كما أتوجه بالشكر الجزيل المفعم بالاحترام والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ المحترم جمال منصر والأستاذ الفاضل رياض مزيان والى كل الأساتذة الذين تعاقبوا على دراستي في الجامعة وكل الطاقم الإداري بكلية العلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945.

بارك الله فيكم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما وأمدهما إن شاءِ الله بالصحة والعافية الدائمة .

كما اهديه إلى زوجتي الغالية والتي أسعدني الله بها فكانت نعم الزوجة الصالحة أمدها الله بالصحة والعافية الدائمة.

واهديه إلى أبنائي الأعزاء أماني ، احمد حبيب ، تقوى رعاهم الله وحفظهم وأنبتهم نباتا حسنا إن شاءِ الله.

كما اهديه إلى إخوتي وأخواتي حورية،جمال ، وسيلة، لخضر، كريمة، نادية، سامية، محمد، سمية والى أبنائهم وزوجاتهم وأزواجهم وأسأل الله لهم الحفظ والصحة والعافية والحياة السعيدة.

كما اخص بالذكر أختي وسيلة التي كانت لي عونا وسندا كبيرا في انجاز هذه المذكرة فأسأل الله أن يفتح لها كل الأبواب الخير والفلاح ولها مني كل الاحترام والتقدير والدعاء.

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأهل والأصدقاء والأحباب

ونرجو أن يكون خالصا لوجه الله تعالى

والحمد لله رب العالمين.

خطـة الدراسـة

مقدمـــــة

الفصل الأول: مدخل نظري وتأصيلي للدراسة

المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعيـــة وبعض المصطلحات القريبة منها أو المرتبطة بها

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في نظريات الأمن

المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الواقعية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وفقا للمقاربة الأمن المجتمعي

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الأمن الإنساني

المبحث الثالث:المداخل والمدارس المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول:المداخل التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: مدرسة باريس

المطلب الثالث: مدرسة التبعية

الفصل الثاني: تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو اوربا في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول:العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول:العوامل السياسية والأمنية

المطلب الثاني:العوامل الاقتصادية،الاجتماعيةو الثقافية

المطلب الثالث:العوامل المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي

المبحث الثاني: صعود التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة المتوسط: التداعيات والآثار

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية:الإرهابو الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الخطاب ودوره في أمننة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الانعكاسات والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وتهديد الأمن الأوربي في الفضاء المتوسطي

المطلب الأول: الأمن الأوربي مفهومه وأبعاده

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية والتحولات الجيو سياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث: البيئة الأمنية المتوسطية وأهم التهديدات في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة

الفصل الثالث:سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول: مسألة توسعة وصياغة الهجرة في إطار مؤتمر برشلونة

المطلب الثاني: موضوع الهجرة في إطار مبادرة 5+5

المطلب الثالث: الهجرة في إطار سياسة الجوار الأوربية والاتحاد من اجل المتوسط

المبحث الثاني: تطور سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية بعد الحراك العربي وأزمات إفريقيا والساحل

المطلب الأول: الأزمات في إفريقيا والساحل والحراك العربي وتأثيرها على الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: المطلب الثاني: الآليات التشريعية والتنظيميةلمواجهة وا إدارة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الآليات الرقابية والأمنية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: آفاق سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: إدارة الإتحاد الأوربي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الصعوبات التي يواجهها الإتحاد الأوربي في إدارة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالثمٍ آلات ومستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

خـــاتمـــة

مقدمـــــة

مقدمة

لقد شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات جيو سياسيةوا إستراتيجية عميقة إثر سقوط جدار برلين وانهيار الإتحاد السوفياتي، مما أدى إلى تغير طبيعة ونوعية الصراع، بعدما كان صراعا إيديولوجيا ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة ثانية إلى صراع بفواعل جديدة، مما أدى إلى بروز فواعل عبر قومية، وظهور العديد من المتغيرات والتهديدات ذات مصادر وطبيعة مختلفة عما كانت عليه في السابق على غرار الهجرة غير الشرعية، شبكات الجريمة المنظمة والظاهرة الإرهابية وتجارة المخدرات وتبييض الأموالو الاتجار بالبشر وغيرها.

مما حذى بالدول والحكومات إلى محاولة التكيف والتأقلم مع هذه المتغيرات والظروف والأوضاع المستجدة، والتي أصبحت مع مرور الوقت تشكل تهديدا فعليا على أمنها الوطني والإقليمي وحتى الدولي، وهو ما أدى إلى تضافر جهود الجميع للوقوف في وجه هذه التهديدات ومن أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تضررت منها الدول الأوربية كثيرا.

فالهجرة غير الشرعية تشكل تحديا مختلف الأبعاد للدول الأوربية نظرا لتداعياتها وأبعادها وآثارها على الأمن الأوربي سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الإنسانية وحتى الاجتماعية والثقافية.

لقد أدرك الساسة وصناع القرار الأوربيين المخاطر والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية فبعدما كانت تعتبر من الظواهر الايجابية خاصة لتوفير اليد العاملة في وقت من الأوقات أضحت تتقاطع وتلتقي مع العديد من التهديدات الأخرى بل ترتبط بها ارتباطا وثيقا أحيانا أخرى.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية زادت وتفاقمت خاصة مع الأزمات التي تعيشها القارة الأفريقية بشكل عام والأوضاع التي عاشتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة بشكل

خاص وهو ما انعكس سلبا على امن واستقرار الدول والأفراد والجماعات ومما عزز فكرة الهجرة غير الشرعية وساعد على بروزها هو الفضاء المتوسطي كمعبر ومنفذ باتجاه الدول الأوربية.

ونظرا لتداعيات وأخطار الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوربي فقد أدى بالدول الأوربية لاتخاذ العديد من السياسات والإجراءات والتدابير الوقائية والاستباقية للحد من الظاهرة والتصدي لها عبر العديد من الآليات والوسائل والمقاربات، بل عملت الدول الأوربية على تطوير هذه الآليات والأطر الأمنية والسياسية والقانونية باعتماد آليات وسبل ووسائل للتنسيق والتعاون والتشاور في شتى المجالات خاصة الأمنية منها لمواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية ومختلف التهديدات الأخرى.

❖ **أهمية الدراسة**: تتجلى أهمية الدراسة في التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط كظاهرة ديناميكية متحركة وغير ثابتة لارتباطها بالعنصر البشري وسلوكه المتغير والنسبي وتأثير هذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوربي مما أدى بهذه الأخيرة إلى استحداث آليات تعاونية وتنسيقية وتنظيمية وقانونية للحد من الظاهرة وذلك في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية عبر العديد من المسارات والمبادرات.

أ- **الأهمية العلمية للدراسة** : تكمن في دراسة الظاهرة وتحليلها من خلال معرفة وكشف الأسباب والعوامل والظروف المؤدية لها وكذلك للوقوف على رؤية وتصور الاتحاد الأوربي وكيفية التعاملوا إدارته للظاهرة للحد منها وفقا لرؤية مستقبليةوا إستراتيجية تتضمن دراسة الآفاق المستقبلية ومآلات الظاهرة وأثرها وتأثيرها على الأمن الأوربي.

ب- **الأهمية العملية للدراسة:** تتمثل في إضافة عمل بحثي أكاديمي جديد نثري به المكتبة الجامعية للاستفادة منه والإستنارة به ويمكن أن يكون عونا وسندا ومرجعا لإخواننا الطلبة في مجال التخصص.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:** إن اختيارنا لهذا الموضوع من بين العناوين والمواضيع المطروحة علينا يعود للأسباب التالية:

أ- **الأسباب الذاتية:**هناك ميلا واستعداد ورغبة مني لدراسة هذا الموضوع والتعمق فيه بالتركيز على جوانب معينة وذلك بإبراز التهديد الذي تشكله الظاهرة على الأمن الأوربي والفراغ الذي تتركه في دول المصدر.

ب- **الأسباب الموضوعية:** نستطيع القول بان موضوع الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة أي انه من المواضيع المستجدة، فتبعات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها وآثارها في الوقت الراهن أثار اهتمامنا نحن كطلبة وارتأينا أن نسلط الضوء على هذا الموضوع، كما نهدف من خلال هذا الموضوع إلى إضافة عمل بحثي في هذا المجال، ما من شانه أن يفيد صناع القرار والساسة لإدراك كنه وحقيقة الظاهرة وماهيتها ودواعيها وأسبابها ومن ثمة التعامل معها وفهمها ومعالجتها وا يجاد حلول بديلة لها.

❖ **أهداف الدراسة:**تتجلى أهداف الدراسة في الوقوف على النقاط التالية:

✓ تحديد العلاقة بين متغير الهجرة غير الشرعية والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأفراد في بلدانهم الأصلية.

✓ إبراز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الأوربي وتصدي دول الاتحاد الأوربي للظاهرة عبر إجراءات وتدابير وسياسات أمنية وقائية متعددة الأوجه والأبعاد.

✓ الوقوف غلى تصاعد وتنامي العديد من التهديدات عبر قومية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في منطقة المتوسط تحديدا خاصة مع الأزمات التي تعيشها إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي والحراك العربي الأخير.

✓ دراسة الأفاق المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور دول الاتحاد الأوربي ومألاتها المستقبلية.

❖ **مجال وحدود الدراسة**:

أ- **الإطار الزمني للدراسة**: لقد ركزنا في دراستنا على الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة ذلك أنها تميزت بتحولات جيو سياسية وجيو إستراتيجية هامة، أدت إلى بروز فواعل جديدة وتهديدات ذات طبيعة مختلفة عما كانت عليه في السابق .

كما أن هذه الفترة شهدت العديد من الحروب اللاتماثلية والنزاعات والتي أفرزت تهديدات جديدة على غرار الظاهرة الإرهابية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، اللجوء وغيرها.

كما ركزنا كذلك على مرحلة التحولات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية فيما عرف بالربيع العربي والموجة التي أحدثها من خلال تغير في البنى السياسية والاجتماعية للعديد من الدول والتي ألقت بظلالها على الحياة العامة للأفراد وأدت إلى بروز متغيرات جديدة.

ب- **الإطار المكاني للدراسة**: ركزنا في دراستنا للموضوع على منطقة المتوسطة كفضاء حيوي وجيو استراتيجي على جميع الأصعدة والمستويات وفي شتى المجالات وعلى اعتبار أن منطقة المتوسط عبر مر العصور والأزمنة كانت محل تجاذبات وصراعات ونزاعات كما أنها تمثل حلقة وصل والتقاء العديد من الثقافات والحضارات والشعوب.

كما أن المتوسط زادت أهميته ومكانته خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وأصبح نقطة ارتكاز جيو بولتيكية هامة بالنسبة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية واللاعبين الأساسيين في النظام الدولي، ولعل أهميته تكمن في ربطه مابين دول الجنوب المتوسط ودول شمال المتوسط كما انه يعتبر شريان اقتصادي هام.

❖ **إشكالية الدراسة**: فيم تمثلت سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتصاعدة في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ؟

❖ **الأسئلة الفرعية**:بناء على التساؤل الرئيسي يمكنني طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الهجرة غير الشرعية وما مدى علاقاتها بالمفاهيم والمصطلحات الأخرى المشابهة لها أو المرتبطة بها؟
- كيف تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية انطلاقا من نظريات الأمن، وما هي أهم المداخل والمدارس المفسرة للظاهرة؟
- فيم تتمثل الأهمية الجيو سياسية والإستراتيجية للمتوسط وما هي أهم التهديدات في المنطقة المتوسطية؟
- ما هي أهم السياسات المتبعة من طرف الاتحاد الأوربي للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما هي الأفاق المستقبلية للتعامل مع الظاهرة؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإحاطة بإشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- الهجرة ظاهرة اجتماعية ارتبطت بالإنسان منذ القدم لكنها أصبحت في الوقت الحالي ظاهرة تهدد امن وسلامة واستقرار الدول الأوربية خاصة.
- نهاية الحرب الباردة أفرزت واقعا جديدا أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن من قبل مما تطلب اتخاذ تدابير وسياسات أمنية وقائية تتماشى وطبيعة المتغيرات الجديدة من طرف الاتحاد الأوربي ولعل أبرزها الهجرة غير الشرعية.
- كلما كان هناك عدم استقرار ونزاعات وصراعات في الضفة الجنوبية للمتوسط كلما انعكس ذلك سلبا على الضفة الشمالية للمتوسط والعكس صحيح.

❖ **مناهج الدراسة**: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

أ- **المنهج التاريخي**: باعتباره منهج مساعد ومناسب لمثل هذه الدراسات وذلك بتتبع السيرورة التاريخية واهم المراحل والمحطات التي مرت بها الظاهرة كمتغير مؤثر في سياسات الاتحاد الأوربي خاصة مع نهاية الحرب الباردة و التحولات جيو سياسية والجيو إستراتيجية على جميع الأصعدة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو

الدولي وكذلك إفرازات وتداعيات الحراك العربي في المنطقة العربية 2011 والتي مازالت تداعياتها متواصلة إلى حد الآن.

ب- **منهج تحليل المضمون**: وقد اعتمدنا هذا المنهج للإسهاب والتحليل والشرح والتفسير لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتطرق إلى الأسباب والعوامل المؤدية لها والآثار والتداعيات المترتبة عنها بالنسبة للدول الأوربية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم السياسات والإجراءات المتخذة من طرف دول الاتحاد الأوربي للتصدي للظاهرة.

ج- **المنهج القانوني**: وذلك من خلال استعراضنا لأهم الجهود والآليات القانونية والتنظيمية والتشريعية المتبعة من طرف دول الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للتقليل منها ومعالجتها في إطارها القانوني المعمول به وطنيا، إقليميا ودوليا.

❖ **الإطار النظري للدراسة**: لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على العديد من النظريات والمقاربات المعرفية وذلك بغرض الإحاطة بالموضوع من كل الزوايا والجوانب على اعتبار أن كل نظرية أو مقاربة تنظر إلى الموضوع من زاوية نظر مختلفة عن الأخرى وفيما يلي ابرز النظريات أو المقاربات المستخدمة في دراسة الظاهرة.

أ- **الواقعية:** فالواقعيون يرون بان الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا للأمن القومي للدول أن ذلك يعتبر مساس بسيادة الدول ولابد من التصدي للظاهرة بالأطر القانونية والآليات الأمنية وبصرامة تامة.

ب- **نظرية التبعية:** يرى أنصار هذه النظرية بان ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي حالة طبيعية ترجع إلى التفاوت الكبير مابين دول الشمال ودول الجنوب وتبعية هذه الأخيرة للأخرى في شتى المجالات مما خلق التفاوت في التنمية والرفاه خاصة مع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ونمط الحياة التي أبرزتها ظاهرة العولمة مابين شمال

متقدم وجنوب مختلف مما يجعل الأفراد يبحثون عن الحياة الكريمة والسعيدة في بلدان الشمال ولو عبر الهجرة غير الشرعية.

ج- مدرسة كوبنهاغن: عملت على توسيع وتعميق مفهوم الأمن أو ما يعرف بالأمن الموسع بدلا عن الأمن القومي المرتكز حول الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ألا وهو الدولة، بل أضافت أبعاد جديدة للأمن:الأمن العسكري، الأمن السياسي ، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، والأمن البيئي، كما أنها لم تعد تركز على الدولة كفاعل أساسي أو وحيد فهناك فواعل ما فوق دولاتية وفواعل ماتحت الدولاتية.

فالهجرة غير الشرعية من هذا المنظور قد تشكل تهديد للمجتمعات الأوربية على اعتبار أنها قد تشكل أقليات داخل هذه الدول كما أنها قد ينتج عنها صراعات وأزمات وتوترات داخلية تبرز التناقض مابين ثقافات المجتمعات الأوربية والمهاجرين غير الشرعيين ويعتبر ذلك تهديد للأمن المجتمعي الأوربي.

د- **المدرسة النقدية – النقديون**: أهتم النقديون بالفرد كوحدة تحليل أساسية وركزوا في دراساتهم على نقد النظريات الوضعية، فالدراسات النقدية تركز على الفرد الذي يجب حمايته والعمل على تحرر وا إبداعه وتميزه وحريته وكرامته.

فالهجرة غير الشرعية من هذا المنظور وبما أنها تتعلق بكرامة الفرد وحريته فلا بد من حماية المهاجرين غير الشرعيين وجعلهم يتمتعون بكافة حقوقهم ورعايتهم ومساعدتهم من طرف الدول المستقبلة ولا يمكن بأي حال من الأحوال معاملتهم معاملة قاسية وبالتالي فهم يركزون على الأمن الإنساني كمقاربة محورية تدور حول الإنسان.

استعراض الأدبيات:نظرا لأهمية الموضوع محل الدراسة خاصة بان ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة عبر قومية باتت تؤرق الدول والحكومات وألقت بظلالها على اهتمامات وأولويات الساسة وصناع القرار الأوربيين في السنوات الأخيرة ذلك أنها تعتبر ظاهرة

مختلفة الأبعاد ولها أثار وتداعيات مباشرة وغير مباشرة على امن واستقرار الدول الأوربية.

لذلك كان لزاما علينا أننحيط بالموضوع من كل الجوانب والزوايا و أن نغوص في أعماقه بغرض فهم وتحليله ومحاولة تفسيره وكذا التنبؤ أو تتبع مساراته وآفاقه المستقبلية وفي هذا الصدد تم الاطلاع وقراءة العديد من الكتب والمراجع نذكر منها:

- **كتاب ونيسة الحمروني الورفلي**: بعنوان الهجرة غير الشرعية بأوربا غرب المتوسط (مجموعة 5+5) الصادر سنة 2016 وقد تطرقت فيه الكاتبة إلى ماهية الهجرة والأبعاد والأسباب المؤدية لها.

والتعاون بين دول التجمع الإقليمي غربي المتوسط غبر العديد من الأنماط والآلياتوالمراحل و المضاربات.

كما تطرقت إلى أثار الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين الدول (5+5) وكيفية مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر مقاربة أقلية شاملة.

- **كتاب مصطفى بخوش**: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)2006.

تطرق في الفصل الأول إلى أهم التحولات بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على حوض المتوسط وذلك بالشرح والتحليل والتفسير قد تناول فيه الكاتب أهم التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على حوض المتوسط ومشروع الشراكة الأورو متوسطية.

- **كتاب بوزيد أعمر**: شركاء أم متنافسون سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)، 2014 وهو كتاب مهم فقد تطرق الكاتب في الفصل الأول إلى العديد من المفاهيم النظرية على غرار ظاهر ة الصراع والتكامل في العلاقات الدولية والتبعية في إطار التكامل.

أما في الفصل الثاني فقد تطرق الكاتب إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالتركيز على الأهمية جيو إستراتيجية والجيو اقتصادية للمتوسط (النفط نموذجا)

بالنسبة لمذكرات تخرج ماجستير فقد تم الاطلاع على:

- مذكرة تخرج ماجستير لـ: فريجة لدمية بعنوان إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا -2009، 2010، جامعة بسكرة وقد تناولت الطالبة في فصله الأول أهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن والتهديد بالإسهاب والتحليل في المفاهيم المركزية للدراسة، وفي الفصل الثاني تطرقت إلى إبراز الهجرة غير الشرعية من حيث الحجم والتطور والطرق والعوامل المؤدية لها وأثارها وانعكاساتها والعوامل الدافعة لها، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى أهم الآليات المعتمدة من قبل المجتمع الدولي والاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

- مذكرة تخرج ماجستير لـ: فلايـة ختو بعنوان البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورمغاربية (1995-2010)، السنة الجامعية 2011/2010 جامعة الجزائر3، وقد تطرقت الطالبة في الفصل الأول إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة، أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى الهجرة بين متغيرين أساسيين هما الخطر الأمني والتحدي الإنساني، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى الرؤية المستقبلية للظاهرة من وجهة نظر أوربية وامريكية ودول جنوب المتوسط.

- مذكرة تخرج ماجستير لـ:خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية201، 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، وقد تطرقت الطالبة في الفصل الأول إلى تعريف الأمن والأطر النظرية المفسرة له وعلى المفاهيم المتصلة بالهجرة غير الشرعية والعوامل الدافعة أو الجاذبة لها، أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى مستويات السياسة الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، أما في الفصل الثالث فقد

تطرقت إلى أهم السيناريو هات المستقبلية المعتمدة من طرف الاتحاد الأوربي لمواجهة الظاهرة.

تبرير خطة البحث

الفصل الأول: لقد تطرقت في الفصل الأول للعديد من المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة أساسا بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول مفهوم الهجرة ثم الهجرة غير الشرعية وكذا بعض المصطلحات المشابهة أو المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وذلك للتمييز بين هذه المدلولات والمفاهيم على غرار، اللجوء، النزوح ، الاتجار بالبشر.

أما في المبحث الثاني فقد ربطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنظورات الأمن وذلك لمحاولة فهم وتفسير الظاهرة من منظار واقعي يركز على الطرح الدولاتي ومفاهيم الأمن القومي والمصلحة الوطنية.

ومن منظار الأمن المجتمعي بالتركيز على متغير الهوية والقيم ومن منظار الأمن الإنساني بالتركيز على الفرد وضرورة تمتعه بالحقوق والحريات وكسر بنيات الهيمنة أي التحرر والانعتاق، في حين تطرقت في المبحث الثالث إلى أهم المداخل المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية أو تلك العوامل التي تدفع بالإثراء لسلوك طريق مملوء بالمخاطر.

كما تطرقت كذلك إلى رؤية ونظرة مدرسة باريس إلى الهجرة غير الشرعية وكذلك مدرسة التبعية التي تنظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة تماما.

الفصل الثاني: تطرقت في هذا الفصل إلىز يادة وكثافة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في ظل وجود الفضاء المتوسطي كفضاء حيوي واستراتيجي تم استغلاله من طرف المهاجرين غير الشرعيين و شبكات التهريب علما أن

الهجرة غير الشرعية ار تبطت بالعديد من العوامل والأسباب والظروف التي شجعت عليها وزادت من حدتها وارتباطها بظواهر أخرى على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب وهو ما زاد من خطورتها مما جعل الدول الأوربية تتخوف كثيرا من هذه الظاهرة وتحولت بذلك الهجرة غير الشرعية من معطى سوسيو اقتصادي إلى معطى امني وتهديد للأمن الأوربي وهو ما تجلى في خطابات الساسة الأوربيين مبرزين خطر هذه الظاهرة ومؤكدين على ضرورة العمل على مكافحتها والتصدي لها.

الفصل الثالث: تم تخصيص هذا الفصل لدراسة أهم السياسات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية خاصة وان أوربا ومع مرور السنوات بدأت تدرك الأخطار والآثار والتداعيات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية وقد أخذت هذه السياسات العديد من الأشكال واتسمت بالتعدد والتنوع مابين شراكة في إطار الأورو متوسطي إلى مسارات ومبادرات ومجموعات وبإتباع العديد من الإجراءات والتدابير وبطرق ووسائل واليات متنوعة وذلك للحد من هذه الظاهرة خاصة وان الدول الإفريقية الموردة للظاهرة مازالت تعاني العديد من الأزمات وتعيش أوضاعا مزرية ونزاعات داخلية مدمرة على غرار ما يحدث في العديد من الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة وكذلك الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مؤخرا أي منذ مطلع 2011 وهو ما عرف بالربيع العربي والذي أدى إلى موجات وتدفقات هائلة من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين نحو أوربا.

كما تطرقت إلى الأفاق ومستقبل الهجرة غير الشرعية وذلك بإبراز أهم السيناريوهات الممكنة والمتخذة من طرف دول الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول :
مدخل نظري وتأصيلي للدراسة

تمهيد:

لقد ارتبطت الهجرة بالإنسان منذ القدم،فهي ليست وليدة اليوم أو هذا العصر، فالهجرة قديما لم تكن تطرح إشكالات قانونية أو اجتماعية أو ثقافية أو إنسانية نظرا لظروف الحياة البسيطة، لكن مع ظهور الدولة القومية مع معاهدة واست فاليا 1648 والتي قامت على ثلاث أسس رئيسة الأمن، السيادة، الحدود ومركزية الدولة أصبحت تطرح العديد من المسائل على جميع الأصعدة والمستويات .

وقد اهتم المنظرون ودارسو العلاقات الدولية في إطار الدراسات الأمنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث كانت لها العديد من التفسيرات تختلف باختلاف رؤية كل نظرية أو مدرسة للظاهرة، فمنهم من يفسرها على أساس هوياتي أو على أساس الأمن القومي، وغيرها من الطروحات والمداخل التفسيرية والتي سنعمل على توضيحها والإسهاب فيها بالشرح والتحليل ضمن ثلاث مباحث رئيسة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة غير الشرعية

حتى تتضح الرؤية حول موضوع الدراسة والذي يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية، انطلقت من بعض التعاريف والمفاهيم حول الهجرة والهجرة غير الشرعية و التمييز بين الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات القريبة منها أو المرتبطة بها.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

ارتبطت الهجرة بالإنسان منذ أن ظهر على سطح الأرض، كما أن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان آخر صفة قد جبل عليها على مر العصور والأزمنة، فالهجرة ليست مقصورة على الهجرات خارج الدولة إنما تتمثل كذلك في الهجرات الداخلية سواء بانتقال السكان من الريف إلى المدينة، أو في انتقال اليد العاملة أو الانتقال من الأماكن المأهولة بالسكان إلى الأماكن الأقل كثافة.

فتعرف الهجرة في لسان العرب على أنها:

> " الخروج من أرض و أصل المهاجر عند العرب هو خروج البدوي من باديته إلى المدن غير أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية لا طبيعية"، فيقال:" هجرت الشيء هجرا" أي تركته و أغفلته.[1]

ويقول الله تعالى:

> " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما".[2]

---

[1] ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي(5+5) (مصر: دار الفكر الجامعي، 2016) ، 68.

[2] سورة النساء الآية 100.

الهجرة لغة: لفظ الهجرة اشتق من لفظ هجر أي تباعد وكلمة الهجر ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا) أيتركته و أغفلته، والهجرة هي انتقال الإنسان من موطن إلى موطن أخر.[1] وتعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقيمون في بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما، وبهذا المعنى فهي تحمل الدلالات التالية باللغة الانجليزية:

Immigrate- Immigration أي بمعنى، يهاجر، مهاجرة، هجرة ومعناها الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد لآخر أو من مكان آخر دوريا أو موسميا ولنوضح معاني هذه المصطلحات كالتالي:

Migration: لا تعني الإقامة الدائمة أما Immigration فتعني الهجرة الوافدة بغرض الإقامة بصفة دائمة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها Immigration فالهجرة في اللغة الانجليزية يعني بها الحركة من دولة إلى دولة أخرى أو من مكان إلى مكان أخر أي بمعنى العبور أو المرور من منطقة أو مناخ إلى أخر بحثا عن الطعام أو النزوح طلب لمستوى معيشة أفضل ويكون ذلك دوريا.[2]

الهجرة اصطلاحا: الهجرة هي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى أو من مكان إلى مكان آخر لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد عرف الأستاذ " قارليز لويس" Garlis Louisse المهاجر على أنه:

> " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية."[3]

وتعرف الهجرة في علم السكان" الديموغرافيا:

---

[1] احمد رشاد سلام وآخرون ، مكافحة الهجرة غير الشرعية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2014)، 202 ، 201 .

[2] ونيسة الحمر ونيالور فلي ، مرجع سابق ، 68.

[3] رشيد ساعد،" واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني." (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)،9.

"بأنها انتقال الأفراد والجماعات من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا."[1]

أما في علم الاجتماع فتدل الهجرة على تغير أو تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية، أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر كل حركة تتم من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياسية وتصنف نوع الهجرة حسب المدة فإذا كانت لأكثر من سنة تعتبر هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعد هجرة مؤقتة ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نحدد معيارين أساسيين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

1- المعيار المكاني: تشير الهجرة وفقا لهذا المعيار إلى تغير مكان أو موطن الإقامة أي الانتقال بصفة دائمة أو مؤقتة من بلد أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن آخر، أما الهجرات الداخلية داخل حدود الدولة الواحدة لا يعتبر هجرة وفقا لهذا المعيار كما هو الحال عند انتقال البدو والرحل داخل حدود الدولة الواحدة.

2-المعيار الزماني: ويتعلق بالمدة التي يمكثها المهاجر ويبقى فيها في ذلك المكان أو المنطقة وهو بذلك نميز بين الهجرة باعتبارها هجرة دائمة من أنواع الحراك المكاني ذلك انه هناك انتقالا عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة ونأخذ كمثال على ذلك انتقال فرد إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة بصفة دائمة، ولا يعتبر هذان المعياران بالرغم من أهميتهما كافيين لتحديد مفهوم الهجرة فلا بد من إضافة بعض الشروط الأخرى والتي تتعلق أساسا بالفرد المهاجر في حد ذاته وتتعلق بالموقف الشخصي للمهاجر على اعتبار أن الهجرة لا تعتبر مجرد انتقال من مكان إلى آخر فقط وإنما هي مرتبطة بطريقة تفكير ونمط حياة ومعتقدات المهاجر ورؤيته ونظرته للحياة بصفة عامة.

كما توجد معايير وتصنيفات أخرى على غرار المعيار الجغرافي.

[1] رشيد ساعد، مرجع سابق ، 9.

3- المعيار الجغرافي: فبحسب الأستاذ"ج، بويل" فهو يعرف الهجرة على أنها عبور حدود مجموعة سياسية أو إدارية لمدة معينة كالتنقل من الريف إلى المدينة داخل حدود الدولة الواحدة وتكون من داخلية.[1]

أما الهجرة الدولية فهي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى وبالتالي فالهجرة هنا هو الانتقال من مجال جغرافي إلى آخـر دون ذكر شـرط الإقامة سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

4- **معيار الاستمرارية والديمومة**: هنا نتطرق إلى نوعين من الهجرة:

أ- **الهجرة الدائمة**: تحدث عندما يقرر فرد أو جماعة معينة مغادرة المكان أو المنطقة التي يقطنون بها إلى مكان أو منطقة أخرى على سبيل الدوام أو المكوث دون العودة، وقد يكون خارج حدود الدولة كما قد يكون داخل الدولة نفسها.

ب- الهجرة المؤقتة: هذا النوع من الهجرة يرتبط غالبا بوضعية الفرد الذي يضطر للعمل سواء في مواسم معينة أو محددة ويطلق عليها البعض اسم الهجرة الموسمية وقد تكون داخل حدود الدولة أو خارجها.[2]

المطلب الثاني:مفهوم الهجرة غير الشرعية

لا يوجد تعريف دقيق وموحد حول مفهوم الهجرة غير الشرعية، فكل دولة تنظر إليها من وجهة نظر معينة بحسب احتياجاتها ومصلحتها الوطنية فهناك من يرى بأن الهجرة غير الشرعية هي الدخول والخروج غير القانوني من والى إقليم أية دولة من قبل الأفراد والجماعات دون الدخول من الأماكن المحددة ومن دون ضوابط ولا شروط وقواعد قانونية.

---

[1] رشيد ساعد ، مرجع سابق، 10،11.

[2] حمزة بوقريو، "اثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورو مغاربية بعد2001" (مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة)،12 ،13.

وهناك من يرى بأن الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة.[1]

أما المكتب الدولي للعمل"BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه:

" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي".[2]

أما المفوضية الأوربية فتعتبر الهجرة غير الشرعية:

"هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو أو إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق سفر مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو الدخول إلى منطقة الفضاء الأوربي بموافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة ".[3]

أما المنظمة الدولية للعمل فتعتبر الهجرة غير الشرعية:

"هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية "[4].

وتتقسم الهجرة غير الشرعية بالعديد من الخصائص والميزات نذكر منها:

1-**خاصية التنظيم:** تتم الهجرة غير الشرعية بالاتفاق المبرم والمسبق مابين المهاجر غير الشرعي من جهة والمنظمين أو الوسطاء والوكلاء من جهة أخرى وذلك بالاتفاق على تحديد مبالغ مالية مقابل نقلهم عبر وسيلة بحرية إلى الضفة الأخرى دون النظر في عواقب الأمور والمخاطر المحدقة أو المنجرة عنها.

[1] احمد رشاد سلام وآخرون، مرجع سابق ، ص211.

[2] رشيد ساعد ، مرجع سابق ،10.

[3] نفس المرجع،10.

[4] نفس المرجع،11.

2- **وحدة الأهداف**: تهدف الهجرة غير الشرعية بالأساس لتحقيق الربح المادي وبذلك تلتقي مع أهداف الجريمة المنظمة أي تحقيق الربح من دون وجه شرعي.

3- **البعد عبر الوطني**: الهجرة غير الشرعية ظاهرة عبر وطنية أو عبر قومية بحيث أن المهاجرين غير الشرعيين لا يبالون بالحدود الوطنية سواء لدولهم أو الدول الأخرى سواء دول العبور أو الدول المستقبلة من دون النظر في الأبعاد الأمنية والسياسية أو المخاطر والآثار الناجمة عنها .

4-**الاحتراف والتخصص**: تمتلك جماعات الإجرام المتخصصة في تهريب البشر القدرة والاحترافية في ذلك سواء من ناحية التنظيم أو التنفيذ سواء بنقلهم عن طريق البحر أو استخدام وثائق مزورة للدخول إلى البلد المقصود وهذا الاحتراف يجعل أفراد الجماعة بمثابة عصابة محترفة.[1]

5-**الاستمرارية:** من أهم الصفات التي تتسم بها الهجرة غير الشرعية صفة الديمومة على اعتبار أنها نشاط إجرامي باستخدام أساليب وطرق غير مشروعة ما يجعل سلوكها إجرامي.

6-**التدويل:** الهجرة غير الشرعية تعتبر جريمة ضد الدولة وذلك باختراق سيادتها وبالتالي فهي جريمة عابرة للحدود الدولية.

7- **تحقيق الربح:** تهدف عصابات الإجرام المتعلقة بالهجرة غير الشرعية إلى تحقيق الربح والثراء الفاحش وهو ما يعود بالأضرار السلبية على اقتصاديات الدول.[2]

[1] حسن حسن الإمام سيد الأهل ، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار (مصر: دار الفكر الجامعي ،2014)،28، 29.

[2] نفس المرجع، 32، 33.

تعريف الهجرة من منظور قانوني: فالهجرة غير الشرعية من منظور قانوني يدل ذلك على عدم شرعيتها ومخالفتها للقوانين والتشريعات الوطنية أو الدولية المعمول بها، وليست الهجرة غير الشرعية لأنها لا تخالف الشرع أو الدين.

فقد عرفها البعض بأنها:

"خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الرسمية والشرعية المخصصة لذلك، أو منفذ شرعي لكن باستخدام وثائق سفر مزورة ".[1]

وهذا التعريف يكون مقتصرا على الدولة الصادر منها المهاجرون وهناك من يعرف المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من تعاريف الدول المستقبلة والتي تعرفهم على أنهم:

"مهاجرون وصلوا إلى حدود الدولة البرية أو البحرية بأي طريق سواء كان مشروعا أو غير مشروع وباستخدام وسائل سفر مزيفة أو سليمة وأيا كان الغرض بالنسبة للمهاجر طالما كان ذلك بغير موافقة الدولة أو الوصول الشرعي إلى أراضي الدولة لمدة محددة وبموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انقضاء المدة الشرعية ".[2]

كما تضمن بروتوكول مكافحة التهريب المهاجرين سواء كان عن طريق البر أو البحر والذي تمت المصادقة عليه في 15نوفمبر 2000 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والعشرين والذي تم بموجبه اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر والجو، وتتضمن المادة 25 في هذا المجال وقد تم في هذا البروتوكول توضيح العديد من المصطلحات و المفاهيم الخاصة

[1] حسن حسن الامام سيد الاهل ، مرجع سابق، 28.

[2] نفس المرجع،29 .

بالهجرة غير الشرعية على غرار: تهريب المهاجرين، الدخول غير المشروع، وثيقة سفر مزيفة، ...الخ .[1]

وكتعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية:

الهجرة التي تتم بإرادة الفرد المهاجر من المكان أو المنطقة التي يعيش فيها نحو مكان أو منطقة أخرى خارج حدود الدولة الوطنية من دون وثائق تثبت هويته وبوثائق مزورة كما انه وأثناء تنقله يستخدم طرق ووسائل وأساليب غير مشروعة ويدخل إلى الدولة الأخرى من غير المنافذ أو المداخل المحددة والمعروفة مما يجعله في وضعية غير قانونية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات القريبة منها أو المرتبطة بها

هناك تداخل وأوجه شبه وأخرى للتباين ما بين الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى القريبة منها والتي يجدر بنا الوقوف عندها للتمييز بينها.

أولا:التمييز بين الهجرة غير الشرعية واللجوء

تعريف اللجوء: تم تعريفه من طرف الأمم للمفوضين:

> "اللاجئ هو كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب تعرضه للاضطهاد وشعوره بالخوف ويكون ذلك بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية ولا يستطيع ولا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلاد إقامته المعتادة ".[2]

[1] يوسف أمير فرج، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق و البروتوكولات الدولية (الجزائر، الكويت، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)،101.

[2] حسن حسن الامام سيد الاهل ، مرجع سابق ، 39.

فالمادة 35 من بروتوكول سنة 1951 والمادة 02 من بروتوكول1967 تتعهد الدول المتعاقدة بموجبه بالتعاون مع المفوضية السياسية لشؤون اللاجئين* في ممارسة وظائفها وتسهيل مهمتها في الإشراف على تطبيق إحكام هاتين الوثيقتين.

وقد اتسع تعريف اللاجئ ولاسيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم والشامل في حالات الحرب الدولية أو النزاعات الداخلية المسلحة أو الاعتداءات أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية.[2]

أما فيما يخص الفرق بين المهاجر غير الشرعي واللاجئ هو أن المهاجر غير الشرعي يغادر بلده بإرادته الذاتية لأسباب ودوافع تعود إليه وبرغبتهفي التغيير و الانتقال إلى بلد أخر، بالإضافة إلى أنها تحمل طابع المغامرة والمجازفة في الغالب، ما يكون الدافع في الغالب والدرجة الأولى اقتصادي أي التطلع إلى حياة أفضل، في حين أن اللاجئ يكون خروجه من بلده الأصلي إلى بلد أخرمرغما ومكر ها نتيجة تعرضه للإضطهاد والخوف على حياته خاصة في الحالات الطارئة والاستثنائية حيث النزاعات المسلحة والحروب والفوضى.[3]

ثانيا: التمييز بين الهجرة غير الشرعيةو النزوح

تعريف النزوح: تعرف الموسوعة السياسية النازحون بأنهم:

"الأشخاص أو المجموعات التي أجبرت على هجر الديار أو أماكن الإقامة المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو

* المفوضية السامية لشؤون اللاجئين انشات بتاريخ 14 ديسمبر1950 من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة وتهدف لحماية اللاجئين وحل مشاكلهم في كافة انحاء العالم وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين.

[2] خديجة بتقة، "السياسة الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية."(رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)،33.

[3] حسن حسن سيد الأهل , مرجع سابق, 38.

انتهاكـات منتظمة لحقـوق الإنسـان أو كوارث طبيعيـة دون عبور حدود أية دولة أخرى ".[1]

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو أثناء وفوده من منطقة لأخرى، والنزوح يختلف عن الهجرة غير الشرعية على اعتبار انه يتم قسرا ومن دون تخطيط مسبق، كما انه النزوح قد يكون شاملا على غرار نزوح قبائل بأكملها من مناطق أمنة و مستقرة .

في حين أن الهجرة غير الشرعية تتم برغبة و إرادة الفرد ذاته و بتخطيط مسبق لها، كما أن المهاجر غير الشرعي تكون له حرية الاختيار، كما أن الهجرة غير الشرعية يمكن التعامل معها واحتوائها و إدارتها وحتى استيعابها في حين إن حركة النزوح قد تعجز فيه الدول والحكومات عن تسييرها والتحكم فيها نظرا لإفرازاتها وتداعياتها على المناطق المستقبلة، كما أن الهجرة غير الشرعية تكون خارج حدود الدولة ولكن من منطقة إلى أخرى.[2]

ثالثا: ارتباط الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر من بين الجرائم المخالفة للقيم الإنسانية السائدة في كافة المجتمعات سواء الحاضرة أو الماضية، ذلك أنه لا يتصور أن يكون الإنسان الذي كرمه الله تعالى بالعقل سلعة تباع وتشترى، وقد ارتبطت هذه الظاهرة وتفاقمت بعد نهاية الحرب الباردة اثر انهيار المعسكر الشرقي وزيادة بؤر التوتر والنزاعات المسلحة الداخلية وانتشار مظاهر الفقر في مناطق كثيرة من العالم خاصة في دول العالم الثالث مما أدى إلى بروز شبكات الجريمة المنظمة والعصابات عبر وطنية.

[1] الموسوعة العربية، اطلع عليها بتاريخ 02 مارس،2017 ، http//www.arab

[2] خديجة بتقة ، مرجع سابق ، 32 ،33.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة للمكافحة الشاملة لجرائم الاتجار بالبشر اتفاقية هامة في هذا المجال على الصعيد الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنيةوا ٍعطاء أهمية خاصة لحماية الأطفال والنساء، بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية الموقعة في باليرمو سنة 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هناك بروتوكولا خاصا ومكملا لاتفاقية الأمم المتحدة السالفة الذكر وهو بروتوكول يتضمن منع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

كما أنه توجد العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاتجار بالبشر واستغلال دعارة الغير لسنة 1949 ثم إعلان حقوق الطفل واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 بالإضافة إلى العديد من البروتوكولات الأخرى في مجال حماية الطفل.[1]

أما بالنسبة للعلاقة مابين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر فان جريمة الاتجار بالبشر ترتكب ضد الأشخاص والضحايا أشخاص كذلك، في حين أن الهجرة غير الشرعية جريمة ترتكب في حق الدولة إلا أنها تشترك مع الاتجار بالبشر في أن ضحاياها هم المهاجرين غير الشرعيين.

أما بالنسبة لنقاط التمايز مابين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يتمثل في عنصر الإكراه بحيث أن المهاجر غير الشرعي هجرته تكون بإرادته ورغبته واختياره في حين أن الشخص المتاجر به ليس لــه الحرية وقد يتم استغلاله أو توظيفه رغما عنه أو مكرها.[2]

رابعا: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة فقهيا هي:

[1] حسن حسن الإمام سيد الأهل ، مرجع سابق ، 61 ،62.

[2] احمد رشاد سلام وآخرون، مرجع سابق، 225.

"إحدى الظواهر الاجتماعية التي تهدد الأمن العام أو القومي للمجتمع الدولي وقد تعددت وتنوعت التعريفات بشأن الجريمة المنظمة فالجريمة المنظمة ترتكب بطريقة وأسلوب منظم وتتسم بالاستمرارية وترتكب على مدى طويل من الزمان وهي التي تشترك في الإعداد لها وارتكابها أكثر من شخص كما يستفيدون من العائدات ويتقاسمون الأعمال فيما بينهم"[1].

ولقد ورد تعريف الجريمة المنظمة من طرف الاتحاد الأوربي جاء ذلك على لسان مجموعة من الخبراء المتخصصين في مكافحة المخدرات والجريمة وقد تم تعريفها على الشكل التالي :

"جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو منها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي بغرض تحقيق الثروة والربح".[2]

فالهجرة غير الشرعية وفي إطار علاقاتها بالجريمة المنظمة تصبح تشكل خطرا وتهديدا كبيرا لأمن واستقرار الدول المستقبلة، وخاصة و أنه خلال عبور المهاجرين غير الشرعيين قد يؤدي ذلك لعبور فئات غير سوية وأشخاص قد يشكلون خطرا كبيرا على أمن وسلامة الدول المستقبلة،كما يمكن توظيف هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في العديد من الأعمال والأنشطة أو توظيفهم في شبكات إجرامية على غرار تهريب المخدرات مثلا.[3]

---

[1] حسن حسن الإمام سيد الأهل، مرجع سابق ،28.

[2] عبد المالك صايش ،" مكافحة تهريب المهاجرين السريين." (أطروحةدكتور ا ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014) ، 64، 65.

[3] فايزة ختو،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية(1995، 2010)."(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010)،3.

خامسا: الهجرة غير الشرعية و الإرهاب

الإرهاب: لتعريف الإرهاب أو إيجاد مفهوم دقيق موحد له، فلا يوجد هناك اتفاق تام حوله وللإحاطة به نعطي بعض التعاريف، فالموسوعة السياسية تعرف الإرهاب على أنه:

"استخدام العنف غير القانوني والتهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".[1]

أما من الجانب القانوني فالإرهاب يعتبر جريمة دولية تحمل الصفة العالمية لما يسببه من رعب عام وشامل ويستخدم أدوات ووسائل عنف ورعب تؤدي إلى أحداث أخطار عامة وشاملة، فالهدف الأساسي للإرهاب هو تحقيق أهداف ومكاسب سياسية بغض النظر عن الوسائل المستخدمة.

كما أنالإر هاب الدولي والذي كانت بداياته مع أحداث 11سبتمبر2001 قد تأثرت به أوروبا كثيرا جراء العديد من العمليات الإرهابية والتفجيرات والتي مست العديد من المدن والعواصم الأوروبية وخلفت خسائر معتبرة على غرار تفجيرات باريس1995، ومدريد2004 والهجمات على قطار الإنفاق بلندن 2005 ولازالت متواصلة على غرار ما حدث في فرنسا، شارلي ايبدو 2016، وألمانيا و السويد وغيرها.[2]

أما بالنسبة لعلاقة و ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب فقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة غير الشرعية بالتطرف الإسلاميوالأز مة السكانية في دول الجنوب بحيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل وخلق الفوضى وعدم

[1] وهيبة تباني،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب." (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014)، 152.

[2] نفس المرجع

الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية وذلك عبر قنوات الهجرة غير الشرعية مما يؤدي إلى انتشار العديد من المشاكل على غرار ظاهرة الاغتراب بين السكان ومشاكل الاندماج مما يجعل هذه الفئات يمكن استغلالها سياسيا من قبل الحركات السياسية أو التيارات الدينية وقد يؤثر ذلك في الهوية الثقافية الأوروبية.[1]

[1] فايزة ختو، مرجع سابق، 42.

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية في نظريات الأمن

في هذا المبحث سنركز على تفسيرات بعض المنظورات أو نظريات الأمن للهجرة غير الشرعية، أي كيف يرى كل منظور الهجرة غير الشرعية، وفي الصدد سنبرز رؤية الواقعيون للهجرة غير الشرعية انطلاقا من المسلمات المركزية للنظرية الواقعية وكذلك الهجرة غير الشرعية من منظار الأمن المجتمعي وكيف ينظر ويفسر هؤلاء الهجرة غير الشرعية بصفتها عامل مهدد للأمن المجتمعي، في حين أن النقديون أو التيار النقدي ينظر من زاوية مغايرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية وفقا للمقاربة الواقعية

أولا :الفكر الواقعيو أهم المسلمات

لقد كان المفهوم الواقعي حاضرا بقوة في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة أين بلغ الصراع أوجه ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، مما أدى إلى بروز العديد من المفاهيم على غرار مفهوم القوة، السباق نحو التسلح و امتلاك اكبر قدر ممكن من الأسلحة النوويةو الإستراتجية، ولعل أبرزها نظرية الردع النووي والتي سادت فيها كذلك مفاهيم الإستراتجية العسكرية ومحاولة الاستقطاب والتموقع الدولي.[1]

أهم مسلمات الفكر الواقعي:

- ✓ مركزية الدولة "الطرح الدولاتي التمركز".
- ✓ فوضوية النظام الدولي لغياب سلطة عليا فوق سلطة الدول القومية.
- ✓ الدول فواعل أساسية في العلاقات الدولية و الوحدة المرجعية للتحليل.
- ✓ النظام الدولي يسوده حالة الشك والريب وهو ما يؤدي بالضرورة إلى المعضلة الأمنية لفقدان الثقة بين الدول.

[1] محمد منذر, مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة (بيروت: دار مجد، 2012), 33.

- ✓ الدول فواعل عقلانية، مرتبطة بالقوة والمصلحة القومية.[1]
- ✓ ميكانيزم توازن القوى مهم في استقر ار النظام الدولي.
- ✓ الاهتمام بالسياسة العليا يكون في الدرجة الأولى والسياسة الدنيا في المرتبة الأدنى.
- ✓ الدول تسعى لزيادة قدراتها الدفاعية زيادة نسبية وليست مطلقة.
- ✓ الامن القومي من المفاهيم المركزية للدولة.[2]

ثانيا: التفسير الواقعي للهجرة غير الشرعية

يعتبر الواقعيون أن الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن الوطني للدول، مما يجعل هذه الأخيرة تلجأ إلى فرض سياسات أمنية صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين وتعتبرها جريمة في حق الدولة وسيادتها.

فالواقعيون يركزون على أمن حدود وسيادة الدولة القومية على اعتبار أنها الفاعل الرئيسي والأساسي في العلاقات الدولية وبالتالي فإنها مستعدة للدفاع عن أمنها من أي تهديد عسكري خارجي، ولذلك تعتمد على استخدام القوة العسكرية كأداة رئيسية لتحقيق وتعزيز ودعم الأمن الوطني.[3]

وبما أن الهجرة غير الشرعية تعتبر انتهاك لسيادة الدول فبحسب تعريف "جون بودان" للسيادة هي:

> " السلطة المطلقة الدائمة في الدولة والتي لا يخضع صاحبها لأي إرادة أخرى، وهو الذي يضع القوانين التي تطبق على الأفراد ويلزمون باحترامها

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق, 17.

[2] خالد موسى المصري، مدخل الى نظرية العلاقات الدولية (سوريا : دار نينوي ، 2014)،55، 56.

[3] رؤوف منصوري، " الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني"(رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2013)، 55.

والخضوع لها ويستطيع أن يعدل هذه القوانين كما يشاء دون رقابة من أحد آخر".[1]

لكن مفهوم السيادة أصبح الآن مرنا خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين، فالدول تسعى لفرض سيادتها على أفرادها المواطنين وكذلك غير المواطنين أي الأجنبيين الموجودين على أراضيها .

أما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون إلى الدولة المقصودة بطريقة غير شرعية، فهم بذلك ينتهكون مبدأ السيادة الإقليمية لتلك الدولة، ويتجاوزون حدودها الوطنية دون رخصة أو إذن من السلطات، وهو ما يعتبر مساس بأمنها القومي وسيادتها الوطنية .

ولكن مع بروز العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي، وبروز المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق الإنسان في شتى المجالات، أصبحت الدول مقيدة بالتزامات دولية وحماية حقوق الإنسان وتوفير الأمن، بغض النظر عن جنس أو بلد أو لغة أو لون هذا المهاجر،[2] وبغض النظر إن كان مواطنا من مواطني الدولة أو أجنبي أو مهاجر غير شرعي.

ومع عولمة حقوق الإنسان، أصبحت العديد من دول العالم تتبنى هذه البنود والمو اد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،* والتالي أصبحنا نتحدث عن الأمن العام والأمن المجتمعي والأمن الدولي والأمن الاستراتيجي، والمتمثل في الاهتمام بالأمن

---

[1] بلال قريب، "السياسة الامنية للاتحاد الاوربي من منظور اقطابه: التحديات والرهانات. "(رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر،2010)، 12.

[2] نفس المرجع.

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : وثيقة حقوق دولية تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 في قصر شايو في باريس ويتألف من 30 مادة وهو من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، إضافة إلى وثيقة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 بعد المصادقة عيها بالاغلبية.

الغذائي وأمن الهجرة والأمن البيئي وغيرها، بعدما كان الواقعيون لا يتحدثون إلا عن امن الدولة أو الأمن الوطني للدول فقط، وأن أمن الدولة هو الغاية والوسيلة في نفس الوقت.

كما أن الهجرة غير الشرعية تعتبر من وجهة نظر واقعية مساس بالسيادة والأمن القومي للدول، لكن هذه الرؤية بدأت تتراجع أو تصبح أكثر مرونة خاصة مع بروز وظهور مفاهيم جديدة على غرار حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، الأمن الصحي، الأمن البيئي وغيرها.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الأمن المجتمعي

أولا: **مدرسة كوبنهاغنو الأمن الموسع**

من أهم روادها "باري بوزان" والذي ساهم في إعادة صياغة مفهوم الأمن بحيث لم يعد مرتبط بالقوة العسكرية فقط، بل أضاف قطاعات أخرى على غرار القطاع السياسي والاقتصادي و البيئي وأهم القطاعات التي يركز عليها هو القطاع المجتمعي (الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان والمعتقدات، حقوق الإنسان....الخ)، فهو يعتبر أن هذه القطاعات كلها قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كما أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد و الأساسي في العلاقات الدولية، فهناك العديد من الفواعل الأخرى ما فوق دولاتية وما تحت الدولة، فالأمن المجتمعي (المهاجرون، الأمن الثقافي، الهوية) يبقى دائما مرتبطا بالدولة.

كما يعتبر "**باري بوزان**"أن الأمن المجتمعي مرتبط بشكل أساسي بأمن الجماعات أو الهويات وهو بناء اجتماعي تذاتاني يتم بناؤه أو إعادة بنائه عبر الممارسة وبشكل ديناميكي.[2]

[1] رؤوف منصوري ، مرجع سابق،26، 27.

[2] خديجة بتقة , مرجع سابق, 25، 26.

ثانيا: الأمن المجتمعي

فالأمن المجتمعي حسب "**باري بوزان**" مرتبط بأمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية ، الأمم ، الثقافات وغيرها وقد عرفه بأنه:

"الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة".[1]

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني ومن أهم الموضوعات الرئيسية للدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة.

أما بالنسبة لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن المجتمعي وكإسقاط يمكن التطرق إلى العديد من النقاط:

1- التدفقات البشرية: نعتمد في ذلك على المؤشر الديموغرافي على اعتبار أن التدفقات البشرية من دول الجنوب نمو دول الشمال (أوربا تحديدا)، قد تزايدت وتفاقمت وهو ما يميز النشاط والحركية الديموغرافية المتزايدة لدول الجنوب مقارنة بدول الشمال، وهو ما زاد من مخاوف الأوربيين على اعتبار أن ذلك أدى إلى زيادة نسبة البطالة في الجنوب وبالتالي يؤدي ذلك إلى البحث عن العمل بالانتقال نحو أوربا وهو ما يؤثر على أمن المجتمعات الأوربية.

2-الأمننة: من أبرز الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن ورائدها "أولي ويفر" 1995 وتقوم بالأساس على تأثير الخطاب في تشكيل الفعل الأمني، فأمننة القضايا والمسائل يكون عبر فعل الخطاب أو عملية خطابية.[2]

ما يعطى الحق لاستعمال إجراءات استثنائية من طرف النظام السياسي أو السلطة الحاكمة لتأمين تلك القضية بالطريقة التي تراها مناسبة، وبالتالي الانتقال من مجال

[1] فايزة ختو، مرجع سابق، 48.

[2] نفس المرجع,49 .

السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، وبالتالي الانتقال من اللوائح والتعليمات العادية إلى إجراءات وسياسات أخرى أكثر أمنية وصرامة، وهو ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في أوربا، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوربية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوربا وهويته.

كما أن أمننة القضايا يعتبر من أهم التحديات التي تواجه النخب الحاكمة، على اعتبار أنها قد يتولد عنها أو ينجر عنها معضلات أمنية واجتماعية، من خلال ردود الأفعال داخل المجتمع، وبالتالي فأمننة الهجرة غير الشرعية يجعل المهاجرين غير الشرعيين تحت رحمة سياسات معينة على غرار حالة الطوارئ والأحكام الاستثنائية.[1]

المطلب الثالث:الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الأمن الإنساني

أولا:مفهوم الأمن الإنساني

لقد ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بالتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث لم يعد الأمن مرتبط بالأمن القومي للدول، وأصبح مرتبط أكثر بأمن الفرد أو الإنسان، خاصة مع تعدد وتنوع مصادر وطبيعة التهديدات، وظهور فواعل جديدة على غرار المنظمات الحكومية وغير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات وغيرها.[2]

أما بالنسبة لمفهومه فيعرفه "جورج ماكلن" George Maclean بقوله:

> " الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد فلن يتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية و لكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد و نوعية الحياة".[3]

ولقد عرفه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994على أنه يتضمن شقين:

---

[1] فايزة ختو ، مرجع سابق ، 53.

[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، 143.

[3] رؤوف منصوري، مرجع سابق، 65، 66.

الأول: يعني "السلامة من التهديدات المزمنة مثل: الجوع و الاضطهاد و المرض".

الثاني: يعني " الحماية من الإختلالات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية".[1]

ثانيا: تفسير ظاهرة الهجرة من منظار الأمن الإنساني

إن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين هي قضية تتعلق بحقوق الإنسان والأمن الإنساني، بحيث يعزز كل منهما الآخر، فمن زاوية الأمن الإنساني يعتبر الهجرة قضية وطنية ودولية، تعطي فرصة للإنسان في التحرر من الحاجة والخوف والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به الهجرة غير الشرعية في الخطابات السياسية، لكنها لم تتطلع إلى أمال وطموحات المهاجرين، وذلك لعدم تبلور مفهوم الأمن الإنساني، لذلك لا بد من إعطاء أهمية كبيرة لدور الدول والمنظمات الدولية الحكومية وفعاليات المجتمع المدني، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان.

فمن منظار الأمن الإنساني تعتبر حركة المهاجرين حركة عادية، لا بد من النظر إليها بجميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجعلها في خدمة الإنسان للحفاظ على بقائه وضمان كرامته وحماية النواة الأساسية والحيوية للحياة الإنسانية.

فالدول من هذا المنطلق مطالبة بحماية وترقية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية و الأمن الإنساني، وأن تراعي ذلك في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولابد من إجراءات لحماية هؤلاء المهاجرين وتوفير لهم الشروط والإقامة، وهو ما أكده المقرر الخاص لحقوق الإنسان خّور خي بوستمانتي" في سنة 2008 في تقريره المقدم لمجلس حقوق الإنسان في الدورة السابعة، بالرغم من إعطاء الحق للدولة في حماية أمنها وحدودها، إلا أنها في الوقت نفسه ملزمة بضمان حقوق الإنسان للمهاجرين.[2]

---

[1] رؤوف منصوري، مرجع سابق، 66.

[2] نفس المرجع, 188، 189.

المبحث الثالث:المداخل والمدارس المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

في هذا المبحث نبرز أهم المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تجعل الأفراد يسلكون درب الهجرة غير الشرعية، والتي قد تعود لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سيكولوجية ونفسية، كما أننا سنلقي الضوء كذلك على أهم المدارس الفكرية، التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على غرار مدرستي باريس ومدرسة التبعية مع إبراز اختلاف وجهات النظر ومنطلقات التفسير بين المدرستين.

المطلب الأول : المداخل التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

أولا: المدخل الاقتصادي

إن العوامل الاقتصادية لها دور كبير في حدوث ظاهرة الهجرة الخارجية، وتفكير الأفراد في ترك بلدانهم الأصلية، والتوجه نحو أوربا حيث تتوفر التنمية والشغل وحياة أفضل، خاصة وأن من أبرز الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هجرة الأفراد تعود إلى البطالة والفقر وغياب فرص العمل.[1]

فالهجرة تحدث بسبب التفاوت في مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية على غرار السكن والتعليم والصحة والتنمية وغيرها، فهناك إحصائيات تشير إلى أن هناك 15% من سكان العالم في البلدان ذات الدخل المرتفع يستهلكون 54% من مجموع الإنتاج العالمي، في حين أن 40% من الفقراء في البلدان النامية يستهلكون 11% من مجموع الإنتاج العالمي.[2]

ويمكن أن نبرز في هذا المجال عاملين أساسيين هما:

[1] خديجة بتقة ، مرجع سابق ، 67 ، 68

[2] نفس المرجع

1- عوامل الجذب: تتمثل في وجود عوامل تحفز على الهجرة على غرار توفر مناصب العمل وتحفيزات مالية واقتصادية وحتى اجتماعية، والتي لا تتوفر في البلدان الأصلية للمهاجرين ونجدها في البلدان المقصودة.

2- **عوامل الطرد**: وهي عوامل اقتصادية أو ديموغرافية أو حتى سياسية وسيكولوجية تدفع بالمهاجرين إلى ترك بلدانهم الأصلية والتوجه نحو بلدان أخرى تكون أكثر ملائمة لحياة أفضل، بحيث أن المنظمة العالمية للهجرة ، قد لاحظت أن حركات الهجرة في إطار العوامل الجاذبة قد تراجعت تدريجيا أمام العوامل الطاردة في البلدان الأصلية، فهناك العديد من الأمور التي تخلق الظروف الملائمة للهجرة على غرار النزاعات والحروب الأهلية والفقر والتدهور البيئي وغيرها.

ثانيا: المدخل النفسي السيكولوجي

يركز هذا المدخل على التركيبة النفسية للفرد المهاجر وكيفية تفكيره ونظرته للحياة ولنفسه والآخرين من حوله، كما تطرح العديد من الإشكالات على غرار مسألة الثقة، ومدى ارتباط الأفراد بقيمهم الوطنية والأخلاقية، وبالتالي تنعكس تلك القيم والاتجاهات والأفكار في سلوك الفرد سواء سلبيا أم ايجابيا.[1]

ويعد العالم النفساني ابراهام ماسلو (1908-1970) من ابرز المساهمين في مثل هكذا دراسات بحيث ركز على دراسة الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية وقسمها الى:

1- الحاجات الفسيولوجية: وتتمثل في الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة مثل الحاجة للطعام والشراب واللباس والسكن والزواج وغيرها.

[1] بول كولبير ، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا ، تر، مصطفى ناصر(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2016)، 74.

2-الحاجة إلى الأمن: الإنسان بحاجة دائمة إلى الاستقرار والأمن في حياته ومعاشه ليشعر بالارتياح النفسي والطمأنينة والسكينة.

3-الحاجة إلى الانتماء: الفرد له حاجة للانتماء إلى جماعة معينة والتوافق مع الآخرين، ومن هنا تظهر مشاعر الحب والمودة والقواعد الاجتماعية والأصول التربوية والتفاعل الاجتماعي وغيرها.

4-الحاجة إلى تقدير الذات: يحتاج الفرد لإشباع ذلك عن طريق التفوق والتقدير والحصول على الألقاب والجوائز والتكريم والتشريف وغيرها سواء كان ذلك في المحيط العائلي أو الدراسة أو العمل وغيرها.

5-الحاجة إلى تحقيق الذات: وتتمثل في الشعور بالرضا عن النفس والشعور بالسعادة الذاتية عند تحقيق الأهداف الموجودة، وبحسب ماسلو فإن الإنسان ينتقل في إشباع حاجاته بالانتقال من الحاجة المشبعة إلى الحاجة الأعلى منها مباشرة وهكذا.[1]

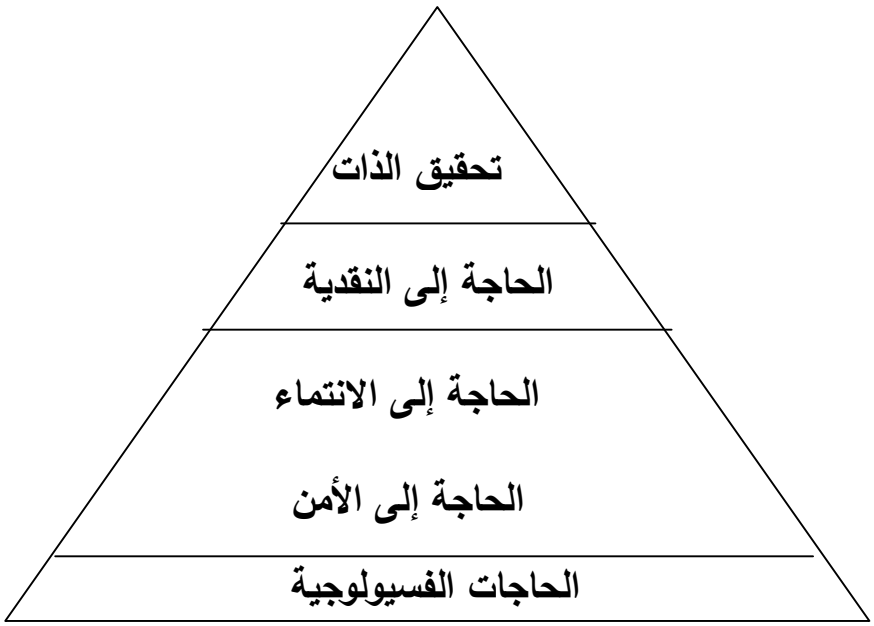

هرم ماسلو: هرم الحاجات مأخوذة عن خديجة بتقة، مرجع سابق، 42.

[1] خديجة بتقة ، مرجع سابق، 42.

ويعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية يعود بالأساس إلى عدم إشباع حاجاتهم الأساسية، فبحسب ماسلو فإن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يجعل الفرد متوترا، مما يؤدي به إلى تغيير سلوكه نحو العمل بطريقة غير شرعية لتحقيق الأهداف الشخصية, وبالتالي يخترع المهاجر حيلا متنوعة ومتعددة من أجل الهجرة حتى ولو كانت غير شرعية، وهي بذلك سلوك انسحابي وغير سوي ويعود بالأساس إلى البناء الثقافي الذي يحدد القيم والمعايير والأهداف الأساسية للأفراد.[1]

ثالثا:المدخل الاجتماعي

ويتعلق هذا المدخل بالبناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، وبالتالي فالباحثين في مجال الهجرة غير الشرعية يربطون بين معدلات الهجرة غير الشرعية وبعض المتغيرات الاجتماعية مثل: الحراك الاجتماعي أو الصراعات الثقافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وتوزيع الثروة والدخل والشغل وغيرها، فالهجرة غير الشرعية بحسب علماء الاجتماع تحدث طبقا لثلاثة أبعاد:

1-البعد الفردي: ويحدث نتيجة للضغوط النفسية التي يعاني منها الفرد والتي تدفعه مباشرة إلى سلوك الهجرة غير الشرعية.

2-البعد الاجتماعي: ويرتبط بوجود تنظيمات اجتماعية أو شبكات التهريب بغرض توفير اليد العاملة واستغلال المهاجرين في أعمال ومهن معينة.

3-البعد الظرفي: وتتحكم فيه الظروف المحيطة بالفرد كالنزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وعدم شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة، مما يولد لديه الإحساس بالاغتراب والعزلة، وهنا تبدأ تظهر لديه مشاعر الحقد والكراهية والعدوانية فيبدأ في عملية التفكير في الهجرة.[2]

---

[1] فريحة لدمية, مرجع سابق, 72.

[2] خديجة بتقة, مرجع سابق, 80، 81.

كما أن الأفراد بحاجة إلى الثقةو التعاون فيما بينهم من أجل تعزيز أو اصر المحبة والتضامن وبذلك فإن تناقص مستويات الثقة بين أفراد المجتمع الواحد يؤدي إلى تناقص فرص التعاون وهو ما يشير إليه "بوتنام" ويسميها بـ "عملية النكوص" أي أن السكان الأصليين الذين تزداد فيهم نسبة المهاجرين ينغلقون على أنفسهم وتقل نشاطاتهم الاجتماعية، كما يعتبر أن المجتمعات التي تسود فيها القيم والمعايير المشتركة تكون أكثر تماسكا ويعطي المثال بأوربا.[1]

رابعا:المدخل الثقافي

ويركز أنصار هذا المدخل على أن الخصوصية الثقافية للمجتمع أو الثقافة السائدة لدى أفراد المجتمع هي المحدد لسلوك الهجرة، على اعتبار أن هناك أفراد وجماعات يتمسكون بالمناطق التي يعيشون فيها ويلازمونها مما يخلق نوع من التناغم والتجانس والانسجام مابين الإنسان وبيئته، وهناك أفراد آخرون يميلون إلى ثقافة التغيير خاصة عندما يربطونها بالأوضاع الاقتصادية لخصوصيات الفيزيقية للمنطقة وتأثير النظام الاقتصادي والتأثير الثقافي، فالهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لمنطقتي الجذب والطرد وكذلك الثقافة السائدة بالإضافة إلى أهداف المهاجرين ومعاييرهم.[2]

المطلب الثاني: مدرسة باريس

لقد اهتمت مدرسة باريس بالأمن اهتماما كبيرا ولقد ظهرت هذه المدرسة مع بداية التسعينات على اعتبار أن مدرسة باريس تهتم كثيرا بكيفية جعل أوربا آمنة من كل التهديدات وتركز مدرسة باريس على مهني الأمن، العقلانية الحكومية والتقنية والمعرفة الأمنية لمعالجة والتصدي لأي تهديد يمس بالأمن الوطني للدولة.[3]

---

[1] بول كولبير ، مرجع سابق ،80 ،82.

[2] عبد الله عبد الغاني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو انتربولوجية (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002)، 30.

[3] فايزة ختو، مرجع سابق، 57.

وإن كانت الاهتمامات الأولى تعود إلى بداية السبعينات ونذكر من هؤلاء المفكرين أو المنظرين الفرنسيين الذين كانوا أنذاك متواجدين في أمريكا الشمالية:

"Barthes,Deleuze, Michel Faucault, Pier Bourdieu Jaques Derrida" ، وقد كانت لهم نقاشات حادة في النظرية السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومع منتصف الثمانينات بدأ الاهتمام بمواضيع جديدة طفت على الساحة الدولية على غرار الهجرة، الهوية، الحدود، السيادة، السياسات الاحترافية بالإضافة إلى التقنية التكنولوجية .

تؤكد مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير، والسياقات والتي تمكن من إنتاج أشكال محددة من الحكومة بدلا من أفعال الكلام.[1]

فالمعالجة والتصدي لمختلف التهديدات على غرار الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الشغب والاضطهاد السياسي لابد من الاعتماد على مدى قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام .

إن تغير طبيعة التهديدات يتطلب التنسيق مابين العديد من المهن المختلفة، وبالتالي نجد أن هناك العديد من مهني الأمن على غرار الشرطة الحضارية، الجنائية، شرطة الحدود شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، مكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الدرك، الجمارك، حرس الحدود، أصبحت كل هذه الأجهزة في قلب المهام الأمنية لمواجهة مختلف التهديدات المعاصرة.[2]

أما في مجال الهجرة والأمن فإن مدرسة باريس عارضت بشدة مسالة الإجراءات الاستثنائية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على ممارسة الدول خاصة في مرحلة الحرب

[1] حنان عنان، ليليا بن ساعد، "الهجرة واللجوء وانعكاساتهما على امن الدول: دراسة حالة هجرة ولجوء السوريين نحو اوربا."(مذكرة ماستر،جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2015)، 97.

[2] فايزة ختر ، مرجع سابق ، 58 .

على الإرهاب خاصة و أن النخب الحاكمة وصناع القرار في كثير من الأحيان يربطون الظروف والإجراءات الاستثنائية بالحالات الطارئة والصعبة، وبالتالي تعبئة الجماهير الشعبية والمجتمعات في إطار امننة هذه القضايا،وفي هذا الصدد يعتبر" juf husmans" أن الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن السياسي الأوربي وكذلك الأمن الثقافي والمجتمعي.

عموما فإن مدرسة باريس تركز على الأمن الذي هو عبارة عن تقنية حكومية قائمة بالأساس على مدى جاهزية وفعالية مختلف الأجهزة الأمنية باستخدام تقنيات للمراقبة وتتبع مصادر التهديدات وشكل الحقيقة الأمنية، كما أن الدول الأوربية ومن هذا المنطلق أو المسعى فهي تتعامل مع تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وفقا لهذه التقنية والممارسات الشرطية باعتبار أن هذه الظاهرة تشكل تحديا وهاجسا أمنيلكبير او ذلك للحفاظ على الهوية الثقافية والمجتمعية الأوروبية.

وحسب الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية لسنة 2003 فقد أكد الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية "خافيير سولانا" إلى أن التهديدات الجديدة والتي يجب مجابهتها ومعالجتها بالوسائل العسكرية والأمنية تتمثل في: الإرهاب،الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، وبالتالي لابد من اتخاذ جملة من التدابير والوسائل المختلفة على غرار العمل الاستخباراتي ووسائل الشرطة القانونية والأمنية إن استدعى الأمر ذلك وعند الضرورة.[1]

المطلب الثالث: مدرسة التبعية

يعرف دوس سانتوس "Dos Santos" التبعية:

"على أنها واقعة يكون فيها اقتصاد أقطار معينة بتنمية وتوسع آخر، حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل بتنمية ذاتها، بينما

[1] محمد بو شليحة، "سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط). "(مذكرة ماستر، جامعة 08ماي1945 قالمة، 2015)،25.

الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له أثار ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة".[1]

في هذا الصدد يرى "أندري خوندر فرانك" Andre Gunder Frank" بأن تبعية دول الجنوب يعود إلى الاستعمار والتبادل التجاري غير العادل أو المتعادل وبالتالي رجح التفسير التاريخي للظاهرة، أما بالنسبة لـ" راؤول بربيش"Raul Prebish فان الثراء الذي تحصلت عليه الدول الغنية هو نتاج أو نتيجة عكسية لما تعانيه دول العالم الثالث أو الدول الفقيرة ومن أبرز رواد نظرية التبعية "سمير أمين" و" راؤول بربيش " صاحب مفهوم نظرية المركز والمحيط والذي تم نشره سنة 1950 في مجلة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وقد بين من خلالها بأن هناك اختلاف مابين الدول المتقدمة والدول النامية، كما عمل على تفسير هذه الهوة أو الفجوة مابين دول المركز ودول المحيط.[2]

وقد استطاع "أ.بورتس" A.Ports 1901 و"س. ساسين" S.Sassen سنة 1988 من تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بتتبع التطورات الحاصلة في النظام الرأسمالي، وقد تم تفسير حركية وكثافة ونشاط الهجرة إلى إتساع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراقه لاقتصادياتها، وبالتالي أصبحت هذه الدول في تبعية تامة لدول المركز، وقد تم اختراق هذه الدول والسيطرة عليها والتحكم فيها إبان المرحلة الاستعمارية.

ومع التطور الذي شهده النظام الدولي، من بروز الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد حركة رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة لإفرازات العولمة أصبحت هذه الدول

[1] المرجع نفسه،19.

[2] حنان عنان، ليليا بن ساعد، مرجع سابق ، 19.

بحاجة اكبر إلى المواد الأولية في دول المحيط مع إستغلال اليد العاملة هذا بالنسبة للبعد الاقتصادي.[1]

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي للهجرة فانه ركز على ترجيح مسالة الأمن الاجتماعي في تحديد العلاقة مابين دول المركز (دول الشمال) ودول المحيط (دول الجنوب) وذلك بالتركيز على العلاقة مابين الهجرة والصراع مابين الثقافات أو الهويات الحضارية للغرب من جهة والمهاجرين من جهة ثانية القادمين من دول الجنوب، على اعتبار أن الهجرة من أهم المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي بصفتها تهدد القيم والهوية الثقافية و الحضارية للمجتمعات الغربية.[2]

[1] فايزة ختو ، مرجع سابق، 29.

[2] حنان عنان، ليليا بن ساعد ، مرجع سابق، 29.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق ذكره في الفصل الأول فإننا عملنا على توضيح مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية كما ركزنا على التمييز بين الهجرة غير الشرعية والعديد من المفاهيم والمصطلحات القريبة منها أو تلك المرتبطة بها.

كما تم دراسة الهجرة غير الشرعية من منظورات معينة بغرض الوقوف على تفسير هذه النظريات للظاهرةإبراز الاختلاف بينها.

وبما أن الظاهرة مرتبطة بمداخل معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية سيكولوجية ارتأينا تسليط الضوء على هذه المداخل بغرض فهم الدوافع المؤدية لهذا السلوك الإنساني، بالإضافة إلى رؤية وتحليل بعض المدارس لظاهرة الهجرة غير الشرعية على غرار مدرستي باريس والتبعية ولكل منهما رؤية خاصة تختلف عن الأخرى.

الفصل الثاني :
تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا
بعد نهاية الحرب الباردة في المتوسط

تمهيد:

شهدت نهاية الحرب الباردة العديد من الحروب والنزاعات الداخلية، بما يعرف بالحروب اللاتماثلية والتي ألقت بضلالها على أمن الأفراد مباشرة، إضافة إلى ذلك هناك العديد من العوامل والأسباب المختلفة التي أدت بالأفراد لسلوك درب الهجرة غير الشرعية.

إن تنامي وزيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا رافقته العديد من المظاهر السلبية والتداعيات التي أثرت على الأمن الأوربي خاصة وأنها أصبحت على علاقة وذات صلة بالعديد من الظواهر الأخرى على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، مما أضطر الساسة وصناع القرار في أوربا لتبني خطاب سياسي مناهض للهجرة غير الشرعية وبالتالي جعل هذه الظاهرة أمنية تستدعي مواجهتها، ومما عزز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا هو وجود المتوسط كفضاء حيوي واستراتيجي للعبور نحو الضفة الأخرى.

المبحث الأول: العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية

لقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من العوامل على تنوع طبيعتها وتعدد مصادرها، سواء تلك المتعلقة بالأسباب الأمنية والسياسية والنزاعات وعدم الاستقرار أو تلك المتعلقة بالعوامل الاقتصادية كانتشار البطالة والفقر والمجاعة وغياب مظاهر التنمية وغيرها أو تلك المتعلقة بالتنشئة والروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية للفرد في حد ذاته، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بتداعيات وا إفرازات العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي.

المطلب الأول: العوامل السياسية والأمنية

إن عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط والناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تكون في الغالب على أساس عرقي أو ديني أو انتماء سياسي، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية، وتعتبر إفريقيا ودول المغرب العربي من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين بسبب النزاعات والحروب وعدم الاستقرار التي تشهده هذه الدول.[1]

مع بروز ظاهرة العولمة والتي سرعت وتيرة وحركية وتطور المجتمعات فقد أدى ذلك إلى تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وزيادة حجمها وتعدد أنواعها وأشكالها، وكذلك سبلها ووسائلها، وكذلك المفاضلة والاختيار الذي أصبح يقوم به المهاجرين غير الشرعيين بالنسبة لدول العبور أو دول المقصد، بحيث أصبحوا يختارون دولا معينة فأصبحت إيطاليا واليونان مقصدا من المهاجرين غير الشرعيين المصريين والتونسيين، أما إسبانيا

محمد غزالي، الهجرة السرية (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015) ، 158.

فقد أصبحت وجهة للمهاجرين من المغرب والجزائر وكذلك السودان، أما بالنسبة لمهاجر ين القرن الإفريقي فإن المقصد أو الوجهة تكون ليبيا ومن ثمة العبور نحو أوربا.[1]

فأغلب دول العالم الثالث تعاني العديد من الأزمات السياسية وهو ما يطلق عليه دارسوا التنمية السياسية بأزمات التنمية السياسية وتتعلق بـ: أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع.

- **أزمة الهوية**: وتحدث عندما يكون هناك تمايز واختلاف في الهوية ما بين أفراد المجتمع الواحد، وبالتالي تكون هناك شعور بالانتماءات الضيقة بدلا من الانتماء إلى المجتمع والتوحد معه.

- **أزمة الشرعية**: وهو عدم قبول أو رضى المواطنين بالنظام السياسي الحاكم أو النخبة الحاكمة على اعتبار أنها غير شرعية أولا تتسم بالشرعية، وقد يعود ذلك إلى الطابع الكاريزمي أو التاريخي أو الديني أو إلى الأعراف والتقاليد السائدة أو القانون.

- **أزمة المشاركة**: وهو عدم تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية لبلادهم كالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو اختيار المسؤولين الحكوميين ويحدث ذلك نتيجة لعدم وجود مؤسسات قادرة على استيعاب هؤلاء المواطنين.

- **أزمة التغلغل**: وهو عدم القدرة على التغلغل أو النفاذ إلى كافة أنحاء الأقليم، أو التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

- **أزمة التوزيع**: وهي من مهام النظام السياسي الذي يقع على عاتقه توزيع الموارد والمصالح المادية وغير المادية، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس توزيع العوائد ونواتج التنمية، ولكن كيفية توزيع أعباء التنمية على المناطق وعلى فئات المجتمع الواحد.[2]

---

[1] ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، 78.

[2] فريجة لدمية، مرجع سابق، 64.

المطلب الثاني:العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية

أولا: العوامل الاقتصادية

يرى أصحاب التفسير الاقتصادي بأن العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر في العوامل الاقتصادية الطاردة على غرار البطالة، التضخم وعدم وجود فرص أو مناصب عمل، كما يلعب الفقر المدقع دورا كبيرا في جعل الأفراد يعيشون حياة صعبة وقاسية وبالتالي البحث عن مستوى معيشي أفضل.[1]

وبتعبير " ألفريد صوفي" يوضح فيه إشكالية الهجرة غير الشرعية بقوله:

> "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد الثبر، وا ٍما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".[2]

كما أن العوامل والأسباب الاقتصادية تتجلى بصورة واضحة في:

1-التباين في المستوى الاقتصادي: ويتجلى بوضوح ما بين دول المصدر والدول المستقبلة في مجالات التنمية بحيث أن دول المصدر تعتمد بالأساس على قطاعات الزراعة والمعادن وهما قطاعان لا يضمنان تحقيق التنمية لارتباط الأول بعامل الأمطار والثاني بالتغيرات والتقلبات في الأسواق الدولية.

2-سوق العمل: تمتاز الدول المستقبلة بضعف النمو الديموغرافي، حيث أن دول المصدر يكون فيها معدل النمو السكاني مرتفعا، وهذا يتطلب سوق عمل توفير مناصب عمل نتيجة للحركية التي تسود المجتمع، وعلى العكس في الدول المستقبلة فهي بحاجة

[1] محمد غزالي ، مرجع سابق، 155.

[2] نفس المرجع، 156.

إلى يد عاملة، وبالتالي البحث عن العمل فيؤدي ذلك إلى النزوع نحو الهجرة، ولو بشكل غير قانوني.[1]

ولعل من أهم العوامل الأساسية لتزايد وارتفاع نسب الفقر والبطالة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويدفع بالأفراد للهجرة غير الشرعية نحو أوربا، هو الظروف المعيشية التي يعيشها الأفراد هناك على غرار الفقر والبطالة وكذلك عامل المديونية وبالتالي فبدلا من أن تعمل هذه الدول على تحريك عجلة التنمية وخلق موارد إضافية لاستغلالها في توفير مناصب عمل وتحسين مستوى معيشة السكان، نجدها تغرق في دفع أقساط الديون، وعلى سبيل المثال فقد ارتفع حجم المديونية في دول العالم الثالث وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء في التسعينات من 229 مليار دولار سنة 1992 إلى 247 مليار دولار سنة 1994وقفزت إلى 254 مليار دولار سنة 1995، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الفوائد المفروضة على الديون من 17% سنة 1992 إلى 21% سنة 1996، وهذا ما يؤدي إلى التدهور الاقتصادي والذي ينعكس بدوره على التنمية وبالتالي يعزز من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2]

ثانيا: العوامل الاجتماعية والثقافية

معظم بلدان جنوب المتوسط تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار النزاعات الداخلية أو الإقليمية بالإضافة إلى وجود الأقليات العرقية والدينية بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالجفاف، التصحر، المجاعة، التدهور البيئي، وكلها عوامل تحفز على الهجرة غير الشرعية، ووفقا لطروحات النظريات الاجتماعية فهي لا تركز في تفسيرها على عامل واحد لحدوث سلوك الهجرة نحو الخارج، كما أنها لا تركز على عوامل الطرد لوحدها، بل تنظر إلى موضوع وقضايا الهجرة نظرة شاملة ومتكاملة وبالتالي محاولة

[1] محمد محمود السرياني واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، 174

[2] حنان عنان، مرجع سابق، 80.

الربط وا يجاد العلاقة المؤدية للهجرة انطلاقا ما بين مجتمع الإرسال ومجتمع الإستقبال وذلك من خلال الظروف السائدة في المجتمعين ووفقا لهذا المعطى يقرر المهاجر تغيير وضعيته بغرض تحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي.[1]

وبالتالي توفر الدافع للهجرة غير الشرعية نتيجة لعدم تحقق الإشباع الكامل في البلد المنشأ، وبالتالي فالهجرة من منظور اجتماعي عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه إلى وضع آخر يقيم فيه إشباع الحاجات والرغبات وتحقيق الآمال والطموحات.

كما أن تفكك المجتمع وعدم ترابطه من الأسباب الرئيسية التي تجعل الفرد يفكر في الهجرة ولو بطريقة غير قانونية كما أن الهجرة غير الشرعية تعتبر مغامرة ومجازفة غير محمودة العواقب ومع ذلك يصر الأفراد على سلوك هذا الدرب ويحرصون على ذلك أشد الحرص وهو مايعبر عن درجة عالية من الإحباط والتذمر والخلاص من الوضع السائد وبالتالي رفضه رفضا قاطعا، كما تعتبر فئة الشباب هي الفئة الأكثر عرضة لهذه الظاهرة نظرا للمشاكل والهموم التي تعاني منها هذه الفئة وكذلك لعدم نضجهم ووعيهم بالمخاطر التي تنجر عنها.[2]

المطلب الثالث: العوامل المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي

لقد كان للعولمة الأثر البالغ في زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لذا نعتبرها من بين أبرز وأهم العوامل والأسباب المؤدية لسلوك هذا النهج من طرف الأفراد والجماعات،

[1] محمد محمود السرياني واخرون ،مرجع سابق، 176.

[2] محمد غزالي، مرجع سابق، 159، 160، 161.

ذلك أن العولمة وسعت الهوة وكرست التبعية مابين الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلفة سواء تعلق ذلك بمظاهر التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.[1]

ففي نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد هناك انتشار كبير للعديد من المصطلحات على غرار مفهوم الهجرة عبر الوطنية Transnational Immigration والمواطنة العابرة للقوميات Transnational Citizenship، فالعولمة أصبحت تثير العديد من الإشكاليات بالنسبة للدول خاصة فيما يتعلق بالسيادة الوطنية.

وضمن المقاربات المفسرة للهجرة من منظور العولمة هناك ما يسمى بنظرية التحرير الخالصة للهجرة Immigration Of Theory Libertarian Pure والتي تقوم على أساس إعطاء الأهمية والأولوية للفرد على اعتباره وحدة تحليل وبالتالي لا بد من صون وحماية حقوقه وحرياته وضمان كرامته وفي هذا الإطار نميز ثلاثة أنواع من السياسات المنتهجة من طرف الدول في إطار الهجرة وحماية حقوق الأفراد والتي تمس بكرامة الإنسان وبحقوقه الأساسية على غرار الإيقاف والإحتجاز أو الطرد والترحيل بالقوة وهو ما وفر نوعا من الحماية للمهاجرين غير الشرعيين.

كما لعبت وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في تطوير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالعولمة جعلت العالم قرية صغيرة وبالتالي أبرزت التناقض الموجود مابين الدول الأوربية ونوعية ونمط الحياة السائدة وما بين نوعية ونمط الحياة السائدة لدى المجتمعات في دول الضفة الجنوبية للمتوسط.[2]

---

[1] محمود داوود يعقوب،" الهجرة السرية، " اطلع عليه بتاريخ02افريل،2017 ،
maitre mahmoudyacoub.blogspot.com/2015/blog post-77html .

[2] شاهين جيروم،" الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة ." اطلع عليه بتاريخ 04 افريل،2017،
www.almustqbal.com/stories.aspx?stories=510

وما عزز من تطور وتقدم دول الشمال المتوسط مقارنة بدول الجنوب وانعكس ذلك على الأوضاع السائدة في الضفتين وأدى بالأفراد إلى اختيار سلوك درب الهجرة غير الشرعية غير مبالين بالمخاطر فهناك:

- الهجرة القائمة على الحرية وتقوم على عدم مراقبة الحدود.

- الهجرة القائمة علىالطلب وفيها يتم شطب وا ٍقصاء غير المعنيين بالبرامج المسطرة للهجرة.

- الهجرة القائمة على التقييد أي بطرد ومنع الأفراد غير المرغوب فيهم من الهجرة إلى الدول المستقبلة.[1]

[1] حمزة بوقريو،" اثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية بعد 2011." (رسالة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2014)، 30.

المبحث الثاني: صعود التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة المتوسط: التداعيات والآثار

لقد ارتبطت التهديدات الجديدة ارتباطا كبيرا بنهاية الحرب الباردة وذلك راجع لتغير طبيعة ونوعية الصراع وبالتالي تحول التهديد من طبيعة دولاتية يكون العدو فيها واضحا ومعلوما لدى الطرف الآخر إلى تهديد من نوع جديد أصبح فيها العدو غير معروف مكانا وزمانا مما تطلب إتباع وانتهاج إستراتيجيات ومقاربات ومخططات بديلة تماشيا مع المستجدات والتهديدات الجديدة.

المطب الأول: التداعيات السياسية والأمنية:الإرهابو الهجرة غير الشرعية

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية أدت إلى بروز العديد من التهديدات والتي أصبحت تفرض نوعا جديدا من الأخطار ليس لأمن الدول فحسب ولكن لأمن العالم بأسره وبخاصة أمن الإنسان، بحيث أصبح هذا الأخير أكثر عرضة واستهدافا في حياته وأمنه أكثر من أي وقت مضى، نظرا لاتساع نطاق التهديدات والتي أصبحت عابرة للأوطان بل وللقارات ولا تعترف بسيادة الدول ولا بالقانون الدولي بالإضافة إلى سرعة انتشارها والقدرة على التطور نظرا للإفرازات التي خلفتها العولمة على البشرية جمعاء.[1]

لذلك ظهرت بما يعرف بمقاربة الأمن الإنساني وهي مقاربة شاملة، بحيث تعتبر الإنسان هو الموضوع المر جعي للأمن والدولة هي وسيلة وغاية لتحقيق الأمن الإنساني، كما أن الاهتمام بهذا الموضوع يعود إلى زيادة تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وهو ما يؤدي إلى توترات اجتماعية داخل هذه الدول والمجتمعات.

[1] حنان عنان، ليليا بن ساعد، مرجع سابق،61.

فالنظرية النقدية الاجتماعية فيما يخص الأسئلة التي طرحتها حول: أمن من؟ أمن ماذا؟ ومن يجب تأمينه؟ فقد ركزت هذه الأسئلة على أمن الأفراد.

وحسب التصور الثوري الراديكالي أو بالأحرى التيار النقدي فإنه يركز على التحرر والانعتاق بالنسبة للإنسان وبالتالي فهو يعتبر بأن الدولة تشكل عائقا أمام تحرروا ٍنعتاق الإنسان.

وفي هذا الصدد يقول" كين بوث" "Ken Booth" أن :

> " طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزام بالانعتاق".[1]

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة واقعا جديدا أدت معه إلى بروز مصادر جديدة للنزاعات والتهديدات، وبالتالي تطلب التعامل مع هذه التهديدات استخدام إستراتيجيات جديدة وبذلك تحولت تلك القضايا من قضايا السياسة الدنيا إلى قضايا إستراتيجية وتحتل أولوية بالنسبة للدول ومن بين أبرز هذه القضايا الهجرة واللجوء، الجريمة المنظمة، الإرهاب وغيرها.[2]

وبالتالي تزايد الهجرة نحو أوربا يعتبر بمثابة تهديد للأمن المجتمعي بحسب "هيزلر" و"لاتيون هنري" سنة 1993 على اعتبار أن الهجرة تتحدى القيم الوطنية والهوية

---

[1] جويدة حمزاوي،" التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط." (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)، 35.

[2] مصطفى بخوش، حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006)،27.

الأوربية كما أن أمننة الهجرة أو النظر إليها كتهديد أمني للآخر يؤدي إلى تفشي مظاهر العنصرية والكراهية للأجانب.[1]

ومن تداعيات الهجرة غير الشرعية والتي تواجه الدول الأوربية هو إرتفاع معدلات الجريمة خاصة في المناطق التي يعيش فيها المهاجرين غير الشرعيين وهي تعبر عن الحالة المزرية والوضعية النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرين والذين يصبحون ومع مرور الوقت عبئا على الدول المستقبلة نظرا لتصرفاتهم وسلوكاتهم غير السليمة.[2]

المطلب الثاني: الخطاب ودوره في أمننة الهجرة غير الشرعية

أولا: أمننة القضايا

تعتبر قضية ما قضية امنية متى ما اعلنت النخب الحاكمة على ان تلك القضية تشكل تهديدا امنيا ولقد أشار "وايفر" "Waever" إلى ذلك بقوله:

" يمثل شيء ما مشكة أمنية متى أعلنت النخب الحاكمة عن ذلك"[3]

فأمننة القضايا يؤدي إلى اتخاذ إجراءات سريعة لا تقتضي التأخير أو التهاون بغرض تأمينها وا إضفاء الطابع الأمني عليها ومن هنا نستطيع القول بأن الأمننة هي بناء اجتماعي تذاتاني فـ "باري بوزان " Buzan في مقولة له :

[1] حنان عنان، ليليا بن ساعد، مرجع سابق، 63.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015)، 42.

[3] سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية."(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010)، 120.

"فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى لأننا لم نكن موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة Securitizing Move ".[1]

ثانيا: أمننة الهجرة غير الشرعية عبر الخطاب

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالمفي وقت سابق وا إلى منتصف القرن الماضي، تمثل حالة طبيعية بل شيئا مرغوبا فيه، تعبر عن تبادل للمصالح والمنافع والخبرات، وأيضا لبناء الاقتصاد من خلال توفير اليد العاملة، ولم تكن أي دولة من الدول الأوربية تراها بأنها تشكل خطرا على أمنها الوطني، ولقد عملت الدول الأوربية على استقطاب اليد العاملة القادمة من دول جنوب المتوسط، وذلك على خلفية الحرب العالمية الأولى والثانية، مما أدى إلى تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية والعربية، لكن مع الأزمة التي ضربت الدول الأوربية في أواسط السبعينات، بدأت هذه الأخيرة تستغني عن اليد العاملة وغلق حدودها أمام المهاجرين، ولقد كان لاتفاقية شنغن سنة 1985[2] ودخولها حيز النفاذ في 19 يونيو 1985 الدور الكبير في تحقيق حرية التنقل بين الدول الأوربية إلى فضاء شنغن، وبالتالي أصبحت الدول التي وقعت على الإتفاقية يتمتع أفرادها بحرية التنقل بين هذه الدول، كما شددت هذه الاتفاقية في الوقت نفسه على سياسات الهجرة.[3]

وعن كيفية تحول الهجرة من ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد إيجابية إلى ظاهرة أمنية، كان ذلك عبر إجراءات الأمننة، أين استخدم الإتحاد الأوربي العديد من السياسات والإجراءات لمواجهتها، وقد تزامن ذلك مع التحولات الأمنية والجيو سياسية لما بعد نهاية

[1] سليم قسوم، مرجع سابق ، 120.

[2] خديجة بتقة، مرجع سابق، 52.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، 57.

الحرب الباردة، أين دعمت هذا الخطاب العديد من العوامل، ولعل أبرزها على الإطلاق أحداث 11 سبتمبر 2001 أين قيم الربط ما بين الهجرة والإرهاب،فالخطاب الأوربي ينظر إلى الهجرة غير الشرعية بأنها تحمل العديد من التهديدات نذكر منها:

1-الإخلال بالهوية المجتمعية: يركز الخطاب الأوربي على الهجرة غير الشرعية، وبحسب الكاتب والمحلل "كريستوفر كالدويل" في كتابه عن " قضايا الهجرة والإسلام"، يعتبر بأن مشكلة أوربا الأساسية هي مع الإسلام خاصة ومع قضايا الهجرة عامة، لا سيما أن هذه الجاليات لها عادات وتقاليد ومطالب وأفكار وقيم ستنعكس بالضرورة على الأمن الأوربي والهوية والقيم الأوربية؛

2-الإخلال بالبناء الديمغرافي: إن التدفق السريع والمستمر للمهاجرين غير الشرعيين لأوربا سيؤدي إلى تهديد كيان السكان الأوربيين، ويؤثر في الهوية الأوربية مع مرور الوقت؛

3- الإخلال بالنواحي الأمنية: على اعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين لا يحوزون أي وثائق تثبت هويتهم الشخصية، ففي حالة ارتكاب الجرائم أو أعمال عنف يصعب على الجهات الأمنية تحديد هويتهم؛

4-الإخلال بالوضع الإقتصادي: بالرغم من أن المهاجرين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أنه وفي الوقت نفسه يعتبرون مشكلا كبيرا قد يؤدي إلى الإخلال بسوق العمل وتفشي البطالة في أوساط الشباب الأوربي؛

5- مشكلة الأقليات: قد تؤدي ظاهرة الهجرة ومع مرور الوقت إلى خلق أقليات داخل المجتمعات الأوربية، تطالب بحقوقها مما يشكل ذلك تهديدا للأمن الأوربي.[1]

[1] خديجة بتقة ، مرجع سابق ، 56.

المطلب الثالث: الإنعكاسات والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

لقد عانت الدول الأوربية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ذلك أن هذه الظاهرة لها تبعات وتداعيات وآثار سواء على أمن الدول الأوربية أو على الأفراد والمجتمعات و حتى على القيم والهوية الأوربية، وفيما يلي نبرز هذه الآثار والانعكاسات:

اولا: الآثار والإنعكاسات الأمنية

لم يعد الأمن الأوربي مرتبط بالأمن التقليدي-العسكري والذي يعتمد بالأساس على العمل العسكري والاستخبارات والتجسس، بل أصبح يعتمد على مقاربة الأمن الشامل والذي يقوم على إنتهاج سياسة متكاملة للتعاون في شتى المجالات والمتعدد الأبعاد وذلك على خلفية نهاية الحرب الباردة والتي أفرزت تهديدات جديدة ومعقدة نذكر منها:[1]

1- تأثير الهجرة غير الشرعية: بالرغم من الأهمية السوسيو اقتصادية للهجرة، إلا أننا نشهد ومنذ الثمانينات وخاصة مع نهاية الحرب الباردة عملية تشويه صورة المهاجرين من طرف جهات إعلامية وسياسية، فبعدما كان ينظر إليها على أساس يد عاملة مرحب بها أصبح ينظر إليها كتهديد للاستقرار الأمني والمجتمعي الأوربي، كما تم الربط بين ظاهرة الهجرة وظواهر أخرى كالجريمة المنظمة والإرهاب وغيرهما،[2] على اعتبار أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عبر قومية تحمل في طياتها العديد من المشاكل وترتبط بالعديد من الظواهر السلبية، كما أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية فيما عرف بالربيع العربي

[1] ونيسة الحمروني الورفلي ، مرجع سابق ، 160

[2] فريجة لدمية، مرجع سابق،79.

أدت إلى هجرة عشرات الآلاف من الأفراد نحو أوربا في صورة مهاجرين غير شرعيين أو لاجئين.[1]

2- تنامي التطرف والتهديد الأصولي: لقد أدى تصاعد الهجرة نحو الأراضي الأوربية، إلى إثارة العديد من المخاوف لدى الدول الأوربية، خاصة في ظل تراجع قوته البشرية مقابل تنامي القوة البشرية للمجتمعات جنوب المتوسط، كما يطرح ومع مرور الوقت العديد من المشاكل لدى المجتمعات الأوربية، حول مسائل تتعلق بالاندماج والهوية والاختلافات الثقافية، كما تفيد استطلاعات الرأي أن ظاهرة العداء والكراهية للأجانب في تزايد مستمر في أوربا، كما يظهر هذا الشعور من خلال التوظيف السياسي لهذه المسائل في ظل تنامي تيارات سياسية وثقافية وا ٍعلامية معادية للأجانب.[2]

ثانيا: الآثار والانعكاسات الاقتصادية

هناك إحصائيات تشير إلى أن حوالي 5 آلاف من المهاجرين ينتقلون من دول جنوب المتوسط إلى أوربا سنويا وذلك في مطلع التسعينات، وهو مؤشر ينبئ بعمق الأزمة التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، أما بالنسبة لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2005 فقد أشار إلى أنه ومع هجرة 600 ألف مهاجر نحو أوربا بأن عدد السكان في أوربا سينخفض إلى 100 مليون نسمة في حدود الخمسين سنة القادمة.

نظرا لارتباط موضوع الهجرة بشقيه الشرعي وغير الشرعي بالعوامل الاقتصادية، فيعتبر التحدي الديموغرافي المرتبط بالهجرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط إلى دول الضفة الشمالية للمتوسط يتطلب خلق مناخ وظروف جديدة في البلدان المتوسطية، وذلك من خلال تقديم مساعدات من قبل الإتحاد الأوربي، وكذلك التعامل مع الهجرة غير الشرعية من منظور إنساني واجتماعي، لذلك لابد من النظر إلى الهجرة بصفتها تؤدي

[1] ونيسة الحمروني الورفلي ، مرجع سابق، 162

[2] نفس المرجع 164.

دورا إيجابيا في اقتصاديات الدول الأوربية على اعتبار أن المهاجرين يقبلون على مهن وأعمال لا يقبل عليها المواطنون الأصليون للدولة، وذلك بتقاضي أثمان وأجور زهيدة مقارنة بما يتقاضاه العمال الوطنين للدولة.[1]

فالدول الأوربية على دراية تامة بهذه الحقائق، وتدرك أهمية اليد العاملة المهاجرة من دول جنوب المتوسط، ولكنها تعتبر ذلك رهان سياسي واجتماعي وثقافي، وبالتالي فالدول الأوربية تتبع إستراتيجية الدمج، وذلك في محاولة لجعل هؤلاء المهاجرين مع مرور الوقت مواطنين أوربيين، وذلك بتسوية وضعياتهم بإتباع سياسة انتقائية للمهاجرين غير الشرعيين بمن تراهم لا يشكلون أي تهديد لأمنها، وقد تمكنوا من التكيف والتأقلم واندمجوا بصورة عادية في المجتمعات الأوربية.[2]

ثالثا: الآثار والانعكاسات الاجتماعية والثقافية

تطرح هناك العديد من المشاكل والتداعيات نذكر منها:

1-مشكلة الاندماج: بحسب المفوضية الأوربية للاندماج، فإن الاندماج يعني ضمان حقوق المهاجر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، واحترام المهاجر للمعايير والقيم السائدة في الدول المستقبلة، والمشاركة الفعالة للاندماج في المجتمع، كما أن المهاجرين غير الشرعيين في حالة ما إذا اكتسبوا تلك المعايير والقيم والثقافة الأوربية، فإنهم يكونون بذلك مؤهلين للإندماج بخلاف الذين يصعب عليهم فعل ذلك، كما أن عدم ثبات والتنقل الدائم للمهاجرين غير الشرعيين من ببلد لآخر يصعب من عملية إدماجهم.[3]

2-ظاهرة الزواج من الأجنبيات: ويتخذها المهاجر كوسيلة للبقاء والاستقرار في أوربا، ويعتبرها مبرر وذريعة لوجوده الآمن هناك، وقد ينجر عن ذلك العديد من المشاكل،

[1] ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، 178.

[2] فريجة لدمية، مرجع سابق، 77.

[3] ونسية الحمروني ، مرجع سابق، 185.

خاصة في حالة إنجاب الأطفال وحدوث الانفصال، مما ينعكس ذلك مباشرة على الأطفال.

3- ظاهرة الأقليات: تواجد المهاجرين في مناطق معينة من الدولة، تكون لهم ثقافة خاصة وعادات وتقاليد تميزهم عن الآخرين، وقد يرتبط ذلك مع وجود مطالب خاصة بهم، مما قد يجعل سلوكاتهم عدوانية اتجاه الآخرين، وقد يلجأون إلى ارتكاب أعمال عنف ضد الآخرين.[1]

4- ظاهرة هجرة الاطفال: وتعتبر مشكلة عويصة، على اعتبار أن الأطفال القصر غالبا ما يعيشون في الشوارع، ومن ثم فقد ينخرطون في بعض الأعمال غير الشرعية كالسرقة والتسول والمخدرات وغيرها.[2]

[1] حمدي شعبان،" الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة." اطلع عليه بتاريخ08أفريل،2017 ، http://www.policemc.gov.bn/.../14d08f34-9356-4908-a898-c0dc6...

[2] الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الاقليمي(5+5)،189.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وتهديد الأمن الأوربي في الفضاء المتوسطي

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمتوسط الذي يعتبر همزة وصل ما بين الشعوب والثقافات على مدار الأزمنة والعصور، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة وبروز العديد من التهديدات الأمنية، على غرار الهجرة غير الشرعية والإرهاب وغيرها، أصبح بذلك فضاء يساعد على نقل التهديدات والأخطار إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

المطلب الأول: الأمن الأوربي مفهومه وأبعاده

أولا: مفهوم الأمن الأوربي

لقد أدت التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة إلى تحولات مست المفاهيم والفواعل وحتى بنية النظام الدولي، وظهور متغيرات جديدة وتهديدات لم تكن من قبل، كما أن هذه التهديدات لم تعد مرتبطة بالأمن القومي للدول، بل أصبحت على علاقة مباشرة بالفرد على غرار الأوبئة، الأمراض، التلوث، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...الخ، وهو ما فرض على الدول والحكومات تبني سياسات أمنية مشتركة لمحاولة مواجهة هذه التهديدات، بحيث لم يعد بإمكان أي دولة أن تؤمن نفسها لوحدها، كما أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم بالأساس على مفهوم الأمن .

وقد طغى المفهوم العسكري للأمن على واقع الدراسات الأمنية، واعتبر أن الأمن هو أمن الدول فقط، وبالتالي تم وضع برامج ومخططات وانتهاج سياسات تضمن أمن وسلامة الدول من أي اعتداءات خارجية، إلا أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى بروز العديد من المتغيرات والمفاهيم الجديدة على غرار الأمن الإنساني أو أمن الأفراد[1].

[1] بلال قريب، مرجع سابق، 42.

ويقترن المفهوم الأوربي للأمن بالمساعي الأوربية لجعل منطقة البحر المتوسط منطقة سلام واستقرار دائم، وذلك من خلال تبني سياسات تعتمد على الحوار والتنسيق و التعاون الأمني بين شعوب ودول المنطقة .

ثانيا: أبعاد الأمن الأوربي

لقد حدد مؤتمر الأمن والتعاون المنعقد في هلسنكي يومي 7 و8 جويلية1962 أبعاد الأمن الأوربي في:

1-البعد العسكري والأمني: ويقوم هذا البعد على بقاء الدولة في حالة تأهب لأي طارئ أو تهديد عسكري يؤدي إلى المساس بالسيادة الوطنية للدولة، فالبعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية قائم على مجموعة من الإستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق الأمن الأوربي والحرص على عدم وجود إختلالات أو هزات قد تعصف بأركان الإتحاد الأوربي وأمنه.[1]

2-البعد الإقتصادي: ويركز هذا البعد على القدرات الاقتصادية وثروات الإتحاد الأوربي سواء كانت داخل إقليم دول الإتحاد الأوربي أو في مناطق أخرى في العالم، كما تحرص الدول الأوروبية على الرفع من العملية التنسيقية الاقتصادية، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية من أجل مواجهة التحديات المترتبة عن التحول الاقتصادي لآليات السوق.[2]

3-البعد الاجتماعي: ويركز على مبدأ العدالة الاجتماعية ومناهضة كل المظاهر التي تؤدي إلى استغلال الإنسان، كما تسعى لتحقيق حاجات ومتطلبات الأفراد والمجتمعات، فالأوربيون من خلال السياسة الأمنية الأوربية يسعون إلى جعل المجتمعات الأوربية تشعر

[1] بلال قريب ، مرجع سابق، 56.

[2] محمد بوشليحة ، مرجع سابق ، 44.

بالعدالة والمساواة بما يحقق سعادتهم وأمنهم، كما تركز على تحرير الإنسان من كافة مظاهر وأشكال الظلمالاجتماعي واحتر ام حقوق الإنسان وغيرها.

4-البعد الثقافي: يقوم هذا البعد على احترام مختلف الثقافات الأخرى سواء كانت محلية أو تلك المتعلقة بالإسلام، الهندية...الخ، وهذا تماشيا مع متغيرات الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث انتشرت قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحرير الفرد من كافة القيود.[1]

5-البعد الإنساني: لقد بدأ الاهتمام بالفرد أو الإنسان في العلاقات الدولية، واعتبر أن أمنه هو الأساس، كما أصبح محور اهتمام الساسة وصناع القرار ومن صلب اهتمامات الدول والحكومات، بحيث أن مختلف البرامج والسياسات تدور حوله ولأجله، على اعتبار أن الإنسان هو المتضرر من كل ما يهدده على غرار النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية والتحولات الجيو سياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

أولا:الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

1-الموقع الجغرافي للبحر الابيض المتوسط: إن أهم ميزة يتميز بها حوض المتوسط أنه يربط بين ثلاث قارات هي: إفريقيا ، آسيا وأوربا وتمتد مساحته حوالي3 ملايين كم2 على شريط ساحلي يقدر بـ 3200 كم ويبلغ طول البحر المتوسط 334 ميلا أما عرضه فيتراوح 814 ميلا ويبلغ إجمالي طول السواحل المتوسطية 9761 ميلا، وتقع على ساحله 22 دولة متوسطية، إضافة إلى كل من جزيرتي قبرص ومالطا وهناك 03 أقسام:

[1] بلال قريب ، مرجع سابق، 58.

[2] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 44.

أ-دول شمال المتوسط (دول أوربية) هي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، موناكو، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا، اليونان.

ب-دول شرق المتوسط (دول أسيوية) وهي: فلسطين، اسرائيل، لبنان، سوريا وتركيا.

ج- دول جنوب المتوسط (دول إفريقية) وهي: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر.[1]

2-الأهمية الإستراتيجية للمتوسط: لقد حظيت منطقة المتوسط قديما وحديثا بأهمية إستراتيجية هامة منذ العهود السابقة، بحيث توالت عليها العديد من الحضارات والقوى الكبرى عبر العصور، ولقد زادت مظاهر الاستقطاب والتجاذب خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ما بين القوى الفاعلة على الساحة الدولية، وذلك في إطار النظام الدولي الجديد، وما يعزز هذا الطرح هو التنافس الأمريكي الأوربي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

3-الأهمية الجيو سياسية للمتوسط: يعتبر البحر المتوسط فضاء هام وحيوي، إذ يعتبر نقطة التقاء وتقارب ما بين الشعوب والحضارات على مر الأزمنة والعصور، وأهميته تكمن في أنه فضاء جيو سياسي واستراتيجي وشريان اقتصادي هام مفتوح،وإن كان جزئيا محدود المعالم ولكن من الناحية الإستراتيجية يمتد ليشمل دولا أخرى بعيدة عن حوض المتوسط .[3]

4-الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط: تتمثل في احتوائه على ثروات إستراتيجية على غرار النفط والغاز، ويعتبر بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، وتبرز أهميته الاقتصادية في أنه تعبر من خلاله يوميا أكثر من مليونين سفينة تجارية، أي

---

[1] سليمة بن حسين، " الأبعاد المنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)."(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013) ،31.

[2] أعمر بوزيد، شركاء أم متنافسون سياسات الصراع في العلاقات الأمريكية الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا) (الجزائر: دار قرطبة، 2012)، 127، 128.

[3] اليامين بن سعدون،" الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5."(رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)،48.

مايعادل30% من النقل البحري في العالم و 28% من تجارة النفط العالمية وحوالي 370 مليون طن من البترول، كما تشتهر منطقة البحر المتوسط بالزراعة على غرار زراعة الحبوب والخضر والزيتون وأشجار النخيل وغيرها.

5-الأهمية التاريخية والحضارية للمتوسط: يعتبر البحر المتوسط مهد الحضارات وملتقى الشعوب والثقافات المتوسطية، وذلك منذ الحضارات الأولى مثل الحضارة الفرعونية وحضارة مابين النهرين والفينيقية والإغريقية والرومانية والحضارة العربية الإسلامية، وبالتالي فالبحر المتوسط كان ولازال محط الأنظار وعلى ضوئه ترسم الخرائط السياسية على الصعيد العالمي.[1]

ثانيا:التحولات الجيوسياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

إن نهاية الحرب الباردة تعتبر محطة هامة وبارزة ونقطة تحول جوهرية في العلاقات الدولية، والتي حدثت لأول مرة منذ القرن 15م، بحيث حدث تغيير في النظام الدولي ومن دون حرب وذلك بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، وهذا ما إنعكس مباشرة على الوضع الإستراتيجي في شكل مراجعة الخارطة الجيو سياسية كنتاج أفرزته الحرب العالمية الثانية، وهذا ماطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظيم لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى "بيار هنسر" Biar Hansser أن كل من نظام يالطا الثنائي ونظام فرساي الحدود ونظام واست فاليا الدولة القومية، كل هذه الأنظمة محل تساؤل في الوقت الراهن، كما أن العدو أثناء الحرب الباردة كان واضحا ومعلوما وذو طبيعة دولاتية، مما يتطلب إتباع إستراتيجية قائمة على فكرة تحديد العدو وطبيعته ومنهجهوا إستراتيجيته، بحيث كل واحد يملك فكرة واضحة عن الآخر، وبالتالي بناء

[1] سليمة بن حسين، مرجع سابق، 32، 33.

الإستراتيجيات يكون وفقا لاحترام اللعبة أو الردع النووي المتبادل والعقلانية في اتخاذ القرارات بشكل يحافظ على بناء واستمرار الوضع القائم كما هو.[1]

ولقد برزت في هذه الفترة العديد من المقاربات الإستراتيجية المتعلقة بالمسائل الأمنية والاقتصادية في المتوسط، على غرار المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط وذلك في محاولة منها لاحتواء وصد الخطر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وبعد نهاية الحرب الباردة انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي إلى إستراتيجية احتواء الدول الأوربية، وذلك لضمان الإمدادات المتعلقة بالنفط القادمة من الخليج العربي وشمال إفريقيا، وكذلك ضمان أمن إسرائيل في المنطقة باعتبارها حليف إستراتيجي ومراقبة المجال الحيوي للمتوسط.

وقد ساهمت نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، في تثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم، في حين أن نظرية صدام الحضارات"هنتغتون" قد أبرزت وساهمت في إيجاد عدو جديد للغرب وهو الجنوب وفي مقدمته العالم الإسلامي، وتصويره و وصفه بأنه الخطر الفعلي للحضارة الغربية.[2]

وأثناء عملية البحث عن عدو جديد للغرب، تم توظيف العديد من النظريات والأفكار والمفاهيم، على غرار نظرية التحدي والاستجابة لـ " توينبي" والتي تؤكد على أن وحدها المدنيات (الحضارات) هي التي تواجه تحديات تجعلها تتطور وتنمو أو تضمحل وتزول، وفي حالة غياب التحدي الخارجي تدخل الحضارة في حالة الركود ومن ثم الزوال والانحلال.

---

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، 18.

[2] وهيبة تباني، " الأمن المتوسطي في الاستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالةظاهرة الإرهاب." (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014)،73، 74.

أما بالنسبة لنظرية الكتلة المزدوجة لـ " كانيتي" والتي تقوم على أساس أن بقاء واستمرار أي كتلة أو دولة مرهون بوجود كتلة أو دولة أخرى تنافسها أو لها القدرة على مواجهتها مما يتيح لها الاستمرار والبقاء.[1]

ويمكن أن نلخص أهم التحولات الجيوسياسية التي ميزت منطقة المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة في ثلاث تحولات أساسية:

- نهاية الحرب الباردة على الصعيد الإستراتيجي أدت إلى بروز عالم بلا معالم واضحة، أدت إلى إعادة العديد من المسائل المتعلقة بالحدود نتيجة لإفرازات مابعد الحرب العالمية الثانية (نظام فرساي)؛

- ظهور العولمة على المستوى الإقتصادي أدت إلى سرعة تدفق حركة رؤوس الأموال والأشخاص و وسائل الإنتاج، مما أدى إلى بروز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة القومية (نظام واست فاليا)؛

- زوال الشيوعية على الصعيد الإيديولوجي، أدى إلى اختلاف الرؤى والنظريات في تحديد مصدر وطبيعة ونوعية العدو الجديد، بعدما كان الصراع شرق غرب، أصبح الصراع غير معلوم الاتجاه (نظام يالطا).

المطلب الثالث: البيئة الأمنية المتوسطية وأهم التهديدات في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة

أولا: البيئة الأمنية المتوسطية

لقد أدى سقوط وانهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى بروز العديد من المتغيرات على الساحة الدولية، خاصة مع انهيار المنظومة الإشتراكية في أوربا

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، 19، 20،21.

الشرقية وبروز ما يسمى بالعدو الجديد، والنتائج المترتبة عن حرب الخليج الثانية والقضية الفلسطينية في الشرق الأوسط وغيرها من التحولات، ولقد كان الخطر الشيوعي بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط سلوكه وا إستراتيجيته في التعامل مع هذا الخطر، لكن مع زوال هذا الخطر تم خلق عدو جديد وهو دول الجنوب أو الحركات الإسلامية على اعتبار أن الإسلام يشكل خطرا دائما على الحضارة الغربية حسب زعمهم.[1]

وعند الحديث عن أمن المتوسط، فإننا نكون بصدد الحديث عن جعل المنطقة آمنة ومستقرة وخالية من مختلف التهديدات أو كيفية محاربتها أو مكافحتها، خاصة وأن العديد من التهديدات في المتوسط على غرار الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة وغيرها تعتبر تهديدات عبر قومية لها تداعيات وأبعاد مختلفة على الدول المتوسطية.[2]

فهناك العديد من الكتاب والباحثين يعتبرون بأن البحر المتوسط يعتبر مصدر تهديد ويتميز باللاستقرار ومشاكل منها: الانفجار الديموغرافي، الإرهاب والأصولية، الصراع العربي الإسرائيلي، التخلف، الهجرة غير الشرعية واللجوء، مشكلة المياه وغيرها.[3]

ونظرا للخطر الذي تشهده المنطقة المتوسطية من تهديدات أمنية، فقد أنشأت الدول الأوربيـة سنة 1995 وحدتين للتدخل السريـع في المنطقـة المتوسطيـة وتتمثل في قـوات " أورفور" Eurofor * و"أورمافور" Euromafor * وذلك بغرض تأمين وحماية الأراضي الأوربية من كافة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية.[4]

---

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابقن 67.

[2] خديجة بتقة، مرجع سابق، 13.

[3] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، 70.

* أورفور: وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسيات تتميز بالسرعة والتطور ، مقر قيادتها بلفورانس الإيطالية

* أورمافور: قوات بحرية وجوية تقع بفلورانس الإيطالية

4وهيبة تباني، مرجع سابق، 70.

بالإضافة إلى ما تشهده دول الضفة الجنوبية من نزاعات وتوترات وأزمات متنوعة، أدت إلى بروز مفاهيم جديدة على غرار الفشل الدولاتي، والذي يرتبط أساسا بضعف السلطة المركزية أو إنهيارها أو فقدانها للشرعية، مما ينعكس سلبيا على حياة واستقرار الأفراد فيها، ما يؤدي بالعديد منهم لسلوك درب الهجرة غير الشرعية، كما أن انهيار الدول في حد ذاته أضحى يشكل خطرا كبيرا على الأمن الإقليمي والدولي، ويؤدي إلى خلق مناخ غير آمن وغير مستقر وانتشار تهديدات أخرى.

ثانيا: أهم التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية

1- الهجرة غير الشرعية: ظاهرة عبر قومية أخذت أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وتحولها من معطى سوسيو اقتصادي إلى معطى أمني، خاصة مع تناولها من طرف صناع القرار والساسة الأوربيين في خطاباتهم على أنها تشكل تهديدا للهوية والقيم الأوربية، وهو مايبرز بجلاء اعتزاز وافتخار الغرب بحضارتهم واعتبار باقي الحضارات والثقافات الأخرى مصدر للتهديد، وهو ما تم استغلاله من طرف الساسة والإعلام في أوربا والترويج له على أن العرب والمسلمين شكلوا خطرا على الأمن الأوروبي مستغلين بذلك الأحداث والوقائع والتفجيرات التي يقوم بها بعض الأشخاص في أوربا وا لصاق تهم الإرهاب والتطرف بالعرب والمسلمين، على غرار ماحدث ببلجيكا والمانيا وشارلي إيبدو بفرنسا سنة 2016 بالإضافة إلى الأحداث السابقة على غرار تفجيرات ميترو باريس 1995 وقطار مدريد 2004.

2- الظاهرة الإرهابية في المتوسط: تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 من أهم الأحداث على الساحة الدولية، والتي تم استغلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإلصاق تلك الظاهرة بكل تيار أو حركة ذات طابع ديني إسلامي، ومما زاد من توجس وتخوف الدول الغربية الأوربية من الظاهرة هو اعتبار المتوسط موطن لأبرز الحركات الدينية النشطة في المنطقة، وقد بدأت أوربا تشعر بالتهديد الفعلي للظاهرة خاصة بعد تعرض

العديد من الدول والعواصم الأوربية لاعتداءات وتفجيرات إرهابية، ومن ثمة بدأ التعامل مع الظاهرة بصرامة كبيرة خاصة مع تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مايسمى الحرب على الإرهاب باستخدام استراتيجية الحرب الوقائية والاستباقية بإعلانها الحرب على كل من أفغانستان والعراق[1].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع دول الإتحاد الأوربي، والقائم بالأساس على مراقبة ومكافحة الظاهرة الإرهابية بمنطقة المتوسط عبر مايسمى بالمسعى النشط عبر المهمة التي تقوم بها قوة بحرية دائمة في المتوسط والمعروفة باسم "ستانا فورمد".[2]

3- أسلحة الدمار الشامل: إن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطرا كبيرا على أمن واستقرار الدول المتوسطية، كما أنها تعتبر سلاحا خطيرا وفتاكا نظرا للقدرة التدميرية التي يحوزها والخسائر البشرية والمادية التي تنجر عنه في حالة استخدامه.

ونظرا لخطورة استخدام هذا السلاح أو حتى امتلاكه من دون استخدامه من طرف الدول،أصبح يحظى بأهمية كبيرة من طرف القوى الكبر ى في العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، واحتل بذلك قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح ونزع السلاح أو ضبط التسلح والحد منه سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، خاصة وأن الدول الكبرى تتخوف كثيرا من وصول هذا النوع من السلاح إلى التنظيمات أو الجماعات الإرهابية أو إلى الدول التي توصف بالمارقة*، لذلك تعمل هذه الدول على فرض العديد من الإجراءات المتعلقة بالرقابة في شؤون التسلح على هذا النوع من الأسلحة، التي تعتبر

[1] رتيبة برد، مرجع سابق، 67، 68.

[2] أعمر بوزيد، مرجع سابق، 549.

* الدول المارقة : دول محور الشر بحسب الولايات المتحدة الأمريكية هي (العراق، ليبيا ، سوريا، إيران، السودان...) وتعتبرها تشكل تهديد خطير على الأمن الأمريكي.

محرمة دوليا،[1] وبالتالي يمنع استخدامها منعا مطلقا وتوضع العديد من القيود على باقي الدول الأخرى إذا ما أرادت امتلاك هذا النوع من الأسلحة.

كما أن منطقة المتوسط تشهد العديد من الصراعات والنزاعات على غرار الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة السورية الإيرانية، والخلاف اليوناني التركي على جزير ة قبرص، والأزمة اللبنانية وعلاقتها بالوضع في سوريا، والقضية الفلسطينية والأزمة في القرن الإفريقي بالإضافة إلى الأزمة النووية الإيرانية والنزاع المغربي الصحراوي وتداعياته على منطقة المغرب العربي والأزمة الباسكية ما بين فرنسا وا ٍسبانيا والأزمة الكردية و غيرها.[2]

وهو ما يجعل من المنطقة المتوسطية منطقة غير آمنة وغير مستقرة ومفتوحة على جميع الاحتمالات مما يصعب التحكم فيها، كذلك تركز القوى الفاعلة في العالم على اللعب في هذه المنطقة من أجل احتواء تلك الأزمات وبؤر التوتر وخلق فضاء للتعاون بدلا من الصراع واللاتفاهم، خاصة في ظل تنوع وتعدد مصادر وطبيعة التهديدات وهشاشة بلدان جنوب المتوسط.

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق، 49.

[2] أعمر بوزيد ، مرجع سابق ،142.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل أبرزت كثافة وحجم وحركية ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ولقد أبرزنا أهم العوامل والأسباب التي تجعل المهاجرين غير الشرعيين يسلكون هذا النهج والدرب الصعب معرضين حياتهم للخطر والهلاك.

كما أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت العديد من التحولات الجيو سياسية والجيو استراتيجية والتي ألقت بضلالها على العلاقات الدولية، ونظرا للتدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين والتداعيات الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها جعل الساسة وصناع القرار يتخوفون من الظاهرة وقد ظهر ذلك جليا في خطاباتهم السياسية وبالتالي الحفاظ على الأمن الأوربي.

ومما زاد من كثافة ونشاط المهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا هو الفضاء المتوسطي والذي ارتبط بالعديد من التهديدات على غرار الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية وغيرها.

الفصل الثالث :

سياسات الإتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تمهيد :

لقد قامت الدول الأوربية باتخاذ العديد من الإجراءات وانتهاج سياسات معينة من أجل التحكم في الظاهرة من خلال استخدام العديد من الوسائل والأساليب والآليات والميكانيزمات للتصدي للظاهرة.

ولكنها في واقع الحال تواجه العديد من العقبات والصعوبات في مواجهة الظاهرة، أما بالنسبة لمآلات الهجرة غير الشرعية فقد تستمر الدول الأوربية على نفس النهج واتخاذ نفس المقاربات لمواجهة الظاهرة ، وقد تعتمد أساليب وا إجراءات وآليات جديدة أكثر صرامة وحدة في التعامل مع الظاهرة، كما أنها قد تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين بطريقة راديكالية بتغيير السياسات تغييرا جذريا وهي أمور محتملة أو متوقعة.

المبحث الأول: الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية

لقد عملت الدول الأوربية جاهدة من أجل تحقيق شراكة أورو متوسطية قائمة بالأساس على التنسيق والتعاون والحوار في شتى الميادين والمجالات من أجل إحداث التقارب مابين دول المنطقة المتوسطية في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الأول: مسألة توسعة وصياغة الهجرة في إطار مؤتمر برشلونة

لقد بدأ التفكير في تجسيد فكرة مؤداها أن المتوسط للمتوسطيين، وأصبحت قناعة راسخة لدى الدول الأوربية ولا يكون ذلك إلا من خلال: صياغة سياسية متوسطية جديدة تكون في مستوى حاجيات القوة الاقتصادية الأوربية.[1]

وتقوم على أساس اقتصادي، استراتيجي وليس إيديولوجي تسترجع به أوربا مكانتها ووزنها على الصعيد الإقليمي والدولي.

فبالنسبة لمؤتمر برشلونة فقد انعقد يومي 27 و28 نوفمبر 1995 وقد ضم 27 دولة، 15 دولة تمثل الإتحاد الأوربي و12 دولة تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، إسرائيل، سوريا، لبنان، مالطا وقبرص.

وقد جاء هذا المؤتمر للتأكيد على جملة من المبادئ لتحقيق طريقة عمل مشتركة بين كافة الأطراف نذكر منها:

- إعتماد أسلوب الحوار واحترام كافة الثقافات والأديان وذلك للتقريب مابين الشعوب المتوسطية ونبذ كافة أشكال التعصب والتمييز والعنصرية وخلق جو من الانسجام والتفاهم.

[1] أعمر بوزيد، مرجع سابق، 243.

- ضرورة تحقيق التنمية البشرية المستدامة فيما يتعلق بتأهيل اكتساب وتبادل الخبرات في ميادين التربية والتعليم.

- تشجيع الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في هذه البلدان في شتى المجالات.

- تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية ودور المؤسسات في إرساء دولة القانون.[1]

فإعلان برشلونة الذي يجسد فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط يهدف إلى إنشاء فضاء أورو متوسطي متعدد الأبعاد والمسارات :

أولا: المسار السياسي والأمني

تهدف الشراكة في هذا المجال إلى:

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من أن أمن واستقرار حوض المتوسط هو غاية كل الدول المتوسطية.

- ترقية الأمن الإقليمي من خلال وضع مجموعة من الآليات والإجراءات لمنع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وحل النزاعات بالطرق السلمية والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة.

ثانيا: المسار الاقتصادي والمالي

وذلك من خلال:

- إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل التجاري الحر وا لغاء الحواجز الجمركية.
- الرفع من المساعدات المالية وترقية الاستثمار وتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة.

[1] فيصل سمارة، "البعد الإنساني في الشراكة الأورمغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)."(رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري. تيزي وزو ،2013)،44.

- تطوير البني التحتية والاتصالات والمعلومات والخدمات والسياحة.
- تطوير إمكانيات البحث العلمي وتطوير مجالات العلوم والتكنولوجيا.

ثالثا:المسار الاجتماعي والثقافي

من أهم الصفات البارزة والمميزة لمسار برشلونة هو التعددية الثقافية والدينية، على اعتبار أن منطقة المتوسط تشهد العديد من الحضارات والثقافات، كما أن الاعتراف بالتنوع الثقافي وضرورة التفاهم تعود بالأساس إلى ظاهرة الهجرة.[1]

لقد اعتبر مسار برشلونة عبر إعلانه بأن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عبر قومية تشكل خطرا على الأمن الأوربي، لذلك لا بد من إقامة شراكة وتعاون جاد لأجل الحد من هذه الظاهرة التي باتت تؤرق أوربا، وذلك بإعادة إدماج هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين مع اقتراح إجراءات جديدة لحماية حقوقهم وتسوية وضعياتهم.[2]

وضمن نظرة متوازنة ومتناغمة مابين دول الضفتين لتحقيق الأهداف المرجوة من مسار برشلونة، لابد من الأخذ في الحسبان الأبعاد الحقيقية للهجرة غير الشرعية، لذلك لابد من تفعيل سياسات الاندماج وهذا عبر أدوات وبرامج ما من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة على المديين المتوسط والبعيد، وهذا ما يتطلب دفع الحوار ومناقشة موضوعات ذات طابع اجتماعي يتعلق بالهجرة.[3]

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لها الصدى الإعلامي والأمني على كل دول العالم، بحيث أصبحت قضية الهجرة موضوعا أمنيا بامتياز، لأنه قد تم توظيفه

---

[1] رتيبة برد، مرجع سابق، 120 ،121.

[2] عبد المالك صايش، مرجع سابق، 93.

[3] "الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية: إعادة توازن إشبيلية مع تامبيري، القمة التاسعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بلنسية (إسبانيا)،" اطلع عليه بتاريخ، 28 مارس، 2017، www.Ces.es/TRESMED/Shpw844326htm/

وربطه بظاهرة الإرهاب وتهديدات أخرى، مما أدى إلى قلق وخوف الأوروبيين من هذه الظاهرة، وبالتالي أصبحت تتطلب معالجة أمنية، بالإضافة إلى تنامي العديد من التهديدات الأخرى عبر قومية في الضفة الجنوبية للمتوسط.[1]

المطلب الثاني: موضوع الهجرة في إطار مبادرة 5+5

كانت الانطلاقة الأولى لحوار 5+5* خلال الدورة الوزارية المنعقدة بروما خلال شهر أكتوبر 1990، والذي تضمن3 سلال وهي: سلة المسائل السياسية والأمنية، والسلة الاقتصادية والسلة الاجتماعية والثقافية.[2]

وفي شهر أكتوبر سنة1991إنعقدت بالجزائر اللجنة الوزارية الثانية، وقد تم استحداث ثمان فرق أو مجموعات عمل تهدف لضبط برامج التعاون والتنسيق بين دول غربي المتوسط، ولكن نظرا لأزمة العقوبات المفروضة على ليبيا من طرف الأمم المتحدة فيما عرف بقضية لوكربي تجمد هذا الحوار على امتداد عشرة سنوات أي من (1991-2001) وقد تم إحياء هذا الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و26 جانفي2001 بلشبونة البرتغالية.[3]

ولعل أول اجتماع قد تم عقده بتونس يومي 16و17 أكتوبر 2002 وقد تم فيه دراسة مسائل تتعلق بتعزيز الحوار والتنسيق والتعاون في شتى المجالات وخاصة الأمنية منها، ومحاولة إيجاد حلول عملية للهجرة ودراسة أسبابها ،ودعم اقتصاديات دول الضفة الجنوبية

---

[1] فايزة ختو، مرجع سابق،49.

*5+5 :مجموعة دول غرب المتوسط أو دول القوس اللاتيني ، 5 دول أوربية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال ومالطا وايطاليا) و5 دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا).

[2] اليامين بن سعدون، مرجع سابق،134.

[3] بشارة خضرة ، اوربا من اجل المتوسط من برشلونة الى قمة باريس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، 99.

للمتوسط بما يحقق التنمية والنمو الاقتصادي لهذه الدول وتوفير الرعاية الصحية للمهاجرين.[1]

فمجموعة 5+5 حاولت توحيد الرؤى بين الدول الجنوبية للمتوسط مع دول الضفة الشمالية على اعتبار أن دول الجنوب تنظر إلى الهجرة غير الشرعية بمنظور يختلف عن دول الشمال، التي تتبعسياسات وا ٍجراءات صارمة كإغلاق الحدود والحراسة الممتدة على المعابر واستخدام أجهزة متطورة على غرار الرادارات والحوامات والزوارق البحرية وغيرها.

كما أن زيادة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تزايدت بشكل ملحوظ ولافت خاصة مع بداية الحراك العربي الأخير مطلع 2011 والجدول الموالي يوضح ذلك:

إحصائيات عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون ايطاليا سنويا

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المهاجرين غير الشرعيين	154937	1910159	2402157	26700514	2938922	3432651	3432651	4235059	4570315

المصدر: http//www.aph.gov.aulhous/commité/migrepport

014mpishap.18/2/2012 من كتاب ونيسة الحمروني الورفلي،219.

ومن خلال تحليلنا لمعطياتوا ٍحصائيات الجدول المبين أعلاه، يتبين أنه مع مرور السنوات أي من سنة 2003 بدأت تتزايد وتتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية لأوربا، بحيث أن العدد كان يزداد في كل سنة وهو مؤشر واضح ودليل قوي على عمق الأزمة التي تعيشها دول جنوب المتوسط.

[1] اليامين بن سعدون، مرجع سابق ، 144.

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية والاتحاد من اجل المتوسط

أولا: سياسة الجوار الأوربية

تعتبر إحدى آليات سياسة أوربا المتوسطية تم تبنيها في مارس 2003 من طرف اللجنة الأوربية، وتتضمن ما يعرف بـ: أوربا الموسعة ويعني إيجاد إطار جديد للعلاقات مع الجيران الشرقيين والجنوبيين، وقد قد تم من خلالها عرض الخطوط العريضة لهذه السياسة، مع العلم أن المقاربة أو السياسة الجوارية تم تأكيدها أيضا في العقيدة الأمنية للدول الأوربية، والتي تم اعتمادها في ديسمبر 2003 وتم تأكيدها للمرة الثانية في جويلية 2003 في اجتماع للجنة بعنوان "إرساء قواعد لآلية جديدة للسياسة الجوارية" وقدتم التعريف بهذه السياسة من خلال: " الوثيقة الإستراتيجية" حول سياسة الجوار الأوربية والصادرة في مارس 2004 La Politique Européenne de Voisinage =(pév)[1]

ويسعى الإتحاد الأوربي من خلال هذه السياسة إلى تحقيق الحريات الأربعة والمتمثلة في حرية مرور وعبور الأشخاص والسلع والخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال.[2]

ثانيا: سياسة الجوار الأوربية والهجرة

على اعتبار أن الهجرة ظاهرة عبر قومية لا تعترف بالحدود والأقاليم الجغرافية، وبإمكانها أن تشكل تهديدا على أمن واستقرار الدول المتوسطية، فهي بذلك تشكل رهانا وتحديا لدول الشمال ودول الجنوب معا، ومن هنا استدعت الضرورة أن تتبنى هذه الدول سياسات أمنية مشتركة لمواجهة خطر التهديدات في حوض المتوسط، لأن الأمن الأوربي لا يتحقق إلا بوجود أمن في الضفة الجنوبية للمتوسط.

[1] أعمر بوزيد، مرجع سابق، 260.

[2] نفس المرجع،261.

وأن الرأي العام الأوربي بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة تروج وتتخوف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتربطها بقضايا أخر ى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة بدأت تظهر بذور العداء والكراهية لكل ما هو إسلامي أو عربي، وقد أعاد طرح العديد من القضايا وعلى رأسها ملف الهجرة غير الشرعية في أوربا وذلك للأسباب التالية:

- تزايد وتصاعد دور الجاليات العربية الإسلامية في أوربا مع المحافظة على هويتها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وعدم اندماجهم بصورة كبيرة في أوربا.
- من الناحية الاقتصادية يتخوف الأوربيين من ارتفاع نسبة البطالة وذلك لعبور أعداد كبيرة من المهاجرين نحو أوربا، وممارسة أعمال ومهن بأثمان بخسة ما يؤثر على العامل الأوربي.
- ربط الهجرة بأعمال إرهابية أو أعمال إجرامية مختلفة[1]، لذلك تحرص سياسة الجوار الأوربية على إيجاد بدائل وخيارات جديدة لاحتواء تلك التهديدات والتقليل منها، بالاعتماد على العلاقات الاجتماعيةوالتجارية والإنسانية وا ٍرساء أرضية عمل مشتركة مع دول الضفة الجنوبية، تتعلق بتبادل الزيارات مابين الشباب من خلال المؤسسة الأورو متوسطية وفعاليات المجتمع المدني وتعزيز الحريات الأساسية بالإضافة إلى سياسات الاندماج الإيجابي[2].

ولتحديد المهام والمسؤوليات المشتركة يؤكد المشاركون في سياسة الجوار الأوربية على ما يلي:

- تسهيل وتبسيط إجراءات التنقل للحصول على تأشيرة شنغن.

[1] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوربي،" مجلة الفكر5(2012): 347،346، Fdsp.univ.biskra-dz/images revus mf5a20.pdf.

[2] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 101.

- ضمان وحماية حقوق المهاجرين.

- الربط بين الهجرة والتنمية.[1]

بالإضافة إلى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط والتي كانت من اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في حملته الانتخابية في 07 فيفري 2007، فالاتحاد من أجل المتوسط يعتمد بالأساس على إعلان برشلونة، كما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية، فهي شراكة متعددة الأبعاد تهدف إلى تحقيق التكامل والتماسك الإقليمي، ومواجهة مختلف الرهانات والتحديات التي تشهدها المنطقة المتوسطية على غرار التنمية، التدهور البيئي، التغير المناخي، مشاكل الطاقة، الهجرة، الإرهاب ...الخ.[2]

[1] "سياسة الجوار الأوربية المجددة للموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة." أطلع عليه بتاريخ 28 مارس، 2011، http://www.int/sites/deflant/files/our-work/icp.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق، 88.

المبحث الثاني: تطور سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية بعد الحراك العربي وأزمات إفريقيا والساحل

إن المشاكل والأزمات التي تتخبط فيها دول وشعوب القارة الإفريقية، قد انعكست سلبا على حياة ورفاهية الشعوب في تلك الدول،فتنو عت المعاناة وزادت وتفاقمت مختلف التهديدات، كما أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مطلع 2011 من عدم استقرار و الثورات في إطار ما عرف بالربيع العربي أدت إلى تفاقم الظاهرة.

المطلب الأول: الأزمات في إفريقيا والساحل والحراك العربي وتأثيرها على الهجرة غير الشرعية

أولا: الأزمات في إفريقيا والساحل الإفريقي

تعيش الدول الإفريقية العديد من المشاكل والأزمات المتعددة والمتنوعة من اقتصادية إلى اجتماعيةإلى سياسية وأمنية وحتى بيئية وا إنسانية، ولا تكاد أي دولة من الدول الإفريقية تكون بمعزل أو منأى عن الصراعات والنزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية مع تعدد وتنوع طبيعة النزاعات بحسب مصدر وطبيعة الاختلاف.

إن اهتمام أوربا وأمريكا بإفريقيا وخاصة منطقة الساحل بدأت تبرز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار السياسة أو الإستراتيجية الأمريكية المبنية على مكافحة الإرهاب حيثما كان وحيثما وجد، وبالتالي لا بد من تعزيز وتقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي ومنع الهجمات الإرهابية وصدها قبل حدوثها.

فمنطقة الساحل الإفريقي شهدت في السنوات الأخيرة تطورا أمنيا وسياسيا وأزمات داخلية أدت إلى تفشي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية

والمجاعة، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالدولة الفاشلة أو العاجزة وظيفيا، وهي عوامل ما من شأنها أن تؤدي إلى ز عزعة أمن واستقرار الدول.[1]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية في إفريقيا والساحل الإفريقي

إن الصراعات والنزاعات الدائمة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي وتعدد وتنوع مصادر وطبيعة التهديدات على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض الفتاكة وفشل الدول والحكومات والمؤسسات في توفير الحماية وانتشار مظاهر الفقر والبطالة، كلها أسباب وعوامل تؤدي وتدفع بالشباب إلى الهجرة نحو أوربا.

فالهجرة من إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي نحو أوربا مرتبطة بعاملين أو صورتين أساسيتين تتمثلان في الدوافع الاقتصادية بهدف تحقيق حياة أفضل، أما الدافع الثاني فتعود لأسباب أمنية وسياسية وغياب الاستقرار والأمن في الدول الإفريقية والتي تعاني العديد من المشاكل والأزمات المتعددة والمتنوعة، وبالتالي نستطيع القول غياب الأمن بشتى أنواعه ومستوياته مما أدى بالأفراد والجماعات للهجرة غير الشرعية نحو أوربا.[2]

ثالثا:الحراك العربي والازمة السورية وموجات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

لقد شكلت الانتفاضات والثورات الشعبية في المنطقة العربية والتي بدأت من تونس وانتقلت إلى كل من مصر واليمن وليبيا ثم سوريا، مرحلة مفصلية وحاسمة في مسار الأنظمة السياسية لهذه الدول وتفتح بذلك المجال للأمن واللاستقرار والذي انعكس بدوره

[1] "منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية : التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجا 2015." أطلع عليه بتاريخ 01 افريل،2017 ،

http://TSAIDALI.WORDPRESS/COM.

[2] محمد عبد الله بوبوش، الأمن في منطقة الساحل(الأردن: دار الخليج،2017)36، 37.

على باقي الدول العربية الأخرى والتي تضررت كثيرا جراء هذه الأحداث وقد أدت هذه الثورات أو الحراك العربي إلى إعادة تشكيل مجمل الخريطة السياسية الداخلية للعديد من الدول وتغير موازين القوى في المنطقة العربية وفتحت المجال لظهور وبروز تهديدات جديدة كانت في منأى عنها خاصة وأن المنطقة العربية تعيشتحديات وا إشكاليات صعبة ومعقدة ورهانات كبيرة على غرار التنمية وتوفير فرص العمل وغيرها.[1]

ومما زاد من تعقد الأمور في المنطقة العربية الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب السوري الذي يواجه واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في الوقت الراهن، بحيث تجاوز عدد النازحين في الأراضي السورية نفسها 8 ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار4 ملايين وهي نسبة تشكل سدس سكان سوريا، ومع نهاية 2015 بلغ عدد اللاجئين السوريين نحو 270ألف لاجئ يتوزعون على العديد من الدول القر يبة والدول الأوربية، كما أن زيادة وارتفاع عدد اللاجئين السوريين في أوربا أدى إلى تباين في المواقف والرؤى بين الأطراف والدول الأوربية بين مرحب باللاجئين على غرار ألمانيا وبين متحفظ أو رافض أو مهاجم.[2]

ومع استمرار الأزمة السورية وتعقدها وعدم التوصل إلى حلول توافقية مابين الإخوة الفر قاء تتواصل أزمة اللاجئين السوريين وتتعقد الوضعية أكثر فأكثر.

[1] ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، 168، 169.

[2] أحمد شوقي، "السوريون واللجوء ،" اطلع عليه بتاريخ11 افريل،2017،
http://www.alsouria.net/sy/?p3696.

المطلب الثاني:الآليات التشريعية والتنظيمية لمواجهة وا ٍدارة الهجرة غير الشرعية

لمواجهةوا ٍدارة الهجرة غير الشرعية تعتمد الدول الأوربية العديد من التشريعات التي تم المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوربي بالإضافة إلى معاهدة لشبونة 2007 وفيما يلي نبرز أهم هذه الآليات والمؤسسات:

أولا: محكمة العدل الأوربية European court of justic

مقرها لكسمبورغ ومهمتها طبقا للبند 19 الشرط 1 النص 2 من دستور الإتحاد الأوربي EUV يتجلى دورها في رعاية وتأمين تطبيق القوانين وتفسيرها، وبالنسبة لقضايا الهجرة واللجوء ومكافحة الإرهاب تعتبر من الملفات الرئيسية التي تنظر فيها محكمة العدل الأوربية خاصة مع تزايد هذه الظواهر، ولقد صرح القاضي" الفيل لوفيتس" وهو رئيس غرفة بالمحكمة في حوار له بأن:

> " هذه القضايا مهمة جدا بالنسبة للمحكمة الأوربية لأن الإتحاد الأوربي لديه اهتمام متزايد بقضايا الهجرة واللجوء."[1]

ثانيا: المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان

هي هيئة قضائية دولية، توجد بستراسبورغ وتتشكل من عدد من القضاة بقدر عدد الدول الأعضاء في مجلس أوربا، وتتضمن هذه المحكمة حماية الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات أو البروتوكولات من هذه الحقوق، وقد أقرت مجموعة من الحقوق نذكر منها:

- الحق في الحياة، والحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية.

[1] "تنامي دور محكمة العدل الأوربية في حياة الأوربيين وجوارهم المتوسطي،" اطلع عليه بتاريخ 30 مارس،2017 ، www.dw.com/ar/a/544780

- حرية الفكر والتعبير والضمير والدين وحق الترشح والانتخاب والتصويت.

- منع طرد الدولة لرعاياها أو إرجاعهم، وضع عقوبة الإعدام

- منع الطرد الجماعي للأجانب.[1]

إن القرارات التي تصدرها المحكمة في إطار الطعون التي يقدمها الأجانب فيما يخص الطرد أو الحجز أو رفض الإقامة، بحيث يحتج هؤلاء على تعدي السلطة المختلطة عن دراسة طلبهم فيما يخص الحقوق المنصوص عليها في المادة 3 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والتي تنص على منع إخضاع أي إنسان للتعذيب أو المعاملة السيئة أو اللاإنسانية والإهانة.[2]

ثالثا: إتفاقية شنغن

لقد جاءت اتفاقية شنعن التي ابرمها الإتحاد الأوربي باعتباره كمجموعة، وقد تم التوقيع عليها بتاريخ 26 مارس 1995، وقد جسدت هذه الاتفاقية الطموحات التي كانت تتطلع إليها المجتمعات الأوربية، بحيث أصبح التنقل داخل دول الإتحاد الأوربي من دون قيود أو حدود، وبالتالي منحت حرية التنقل في فضاء شنعن دون تأشيرة السفر.[3]

ولقد طرح اتفاق شنعن مفهومي الحدود الداخلية والخارجية للإتحاد الأوربي، وبالتالي هناك فرق واضح ما بين الرعايا المقيمين في فضاء شنعن بحيث يسمح لهم

[1] معاهدة لشبونة ، اطلع عليه بتاريخ 30مارس،2017،

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/11

[2] منال طويل،" التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأوربا." (رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011)،61، 62.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، 57.

بحرية الانتقال ، لكن عندما يتعلق الأمر بالحدود الخارجية تصبح الأمور صعبة وصارمة، بحيث يتم التعامل مع الأجانب بصرامة.[1]

رابعا: ميثاق الهجرة الأوربي

صادق القادة الأوربيين على القواعد المنظمة للهجرة، وذلك للقضاء على الهجرة غير الشرعية مما أثار حفيظة منظمات حقوق الإنسان، ويتضمن ميثاق الهجرة الأوربي العديد من المبادئ والقوانين غير إلزامية على غرار ما يسمى " بالبطاقة الزرقاء" ومن وثيقة تمنح للأجانب الذين لهم مؤهلات مهنية عالية ويتمتعون بكفاءات من الدخول والبقاء في الإتحاد الأوربي.[2]

أما بالنسبة للمبادئ التوجيهية فتتضمن إعادة المهاجرين إلى بلدانهم وذلك في مبادرات ومقاربات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما يسعى لتشديد الرقابة على الحدود.

المطلب الثالث: الآليات الرقابية والأمنية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد انتهجت الدول الأوربية العديد من الآليات الرقابية والأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومختلف التهديدات الأخرى ومن هذه الآليات الأمنية نذكر منها:

أولا: عسكرة الحدود

لقد بدأ التنسيق الأمني منذ 1980 بانتهاجها سياسة ذات أبعاد أمنية محكمة وذلك عبر استحداث الإتحاد الأوربي، الوكالة الأوربية لإدارة الحدود Frontex لحماية حدوده

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق،77.

[2] نفس المرجع، 78، 79.

الخارجية من أجل التصدي لتدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول جنوب المتوسط، وذلك من خلال:

1- **تشكيل قوات الأورو فورس**: وهي قوات خاصة تعمل في البر والبحر وتم تشكيلها سنة 1996 من طرف الدول الأربعة المطلة على حوض المتوسط وهي: فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا وتتشكل من قوات برية Euro-Force، وقوات بحرية Euro-Mar-Force ، وتعمل على تأمين الحدود البرية والبحرية للدول الأوربية، في سنة 2002 أنشأت قوات التدخل السريع.

2- **إنشاء وكالة فرونتكس:** وقد أنشأت سنة 2004 وتعمل على التدخل الميداني العملياتي لحماية الحدود في إطار الحد من الهجرة غير الشرعية، وذلك بالتعاون والتنسيق الميداني مابين الدول الأعضاء لإدارة الحدود الخارجية والمراقبة التقنية والعملياتية على الحدود.[1]

فوكالة فرونتكس تعتبر بمثابة الشرطي الذي يؤمن ويحمي الحدود، إلا أن فعاليتها تتوقف على مدى استعداد الدول على التعاون والتنسيق في عمليات مر اقبة المهاجرين والتبليغ عنهم.[2]

وتعتمد الوكالة على التكنولوجية الرقمية عبر تقديم اقتراح خدمة الحدود الذكية، كوسيلة لخلق أوربا آمنة تتألف هذه الحزمة من نظام الدخول والخروج EES وبرنامج المسافر RTP، ويعمل هذا النظام على تسجيل مكان دخول و خروج المسافرين الأجانب.[3]

---

[1] آسيا بن بوعزيز،" سياسة الإتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، " د ع(2017):34، www.asip.cerist.dz/en/downarticle/2017/7/18/2712.

[2] صايش عبد المالك، مرجع سابق، 292.

[3] خديجة بتقة، مرجع سابق، 86.

3- **الكلية الأوربية للشرطة (CEPOL)** : هي جهاز تابع للإتحاد الأوربي وتأسست سنة 2005 بموجب القرار JA/682005 ومقرها "برا مشيل" Bramchil في المملكة المتحدة، وتتألف من كبار المسؤولين في أجهزة الشرطة في أوربا وهي تعمل على تعزيز قدرات الشرطة من أجل متابعة ومسايرة مختلف التهديدات الأمنية، فهي تقدم العديد من الخدمات من خلال التبليغ والرقابة وا ٍعطاء المعلومات الكافية حول المهاجرين غير الشرعيين أو مرتكبي الجرائم أو شبكات الجريمة المنظمة للأجهزة الأمنية.[1]

ثانيا: فرض نظام رقابة الحدود واعتماد التكنولوجيا

نظرا للتطور الحاصل في مجال العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، قامت دول الإتحاد الأوربي بالاعتماد على وسائل وأدوات تكنولوجية جد متطورة من أجل إدارة أمن الحدود ومنع تسلل أو تسرب الأشخاص عبرها، والأكثر من هذا أنها تبنت نظاما افتراضيا لمراقبة الحدود، والقائم بالأساس على عسكرة واسعة وشاملة للحدود بإتباع سياسة أمنية صارمة لمواجهة مختلف التهديدات القادمة من دول جنوب المتوسط .[2]

وبهذه الإجراءات والأساليب القائمة على الرقمنة وا ٍستخدام التكنولوجية الرقمية، أصبحت تقوم بعمليات مسح دائمة للمناطق البحرية والسواحل والشواطئ في كل المناطق والجزر، وذلك باستخدام أجهزة متطورة نذكر منها على سبيل المثال أجهزة الكشف الليلي وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء وكاميرات حرارية وطائرات كاشفة وزوارق وغيرها.

[1] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 82.

[2] بوشليحة، "سياسات الاتحاد الأوربي اتجاه الهجرة غير الشرعية،" 83.

المبحث الثالث: آفاق سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية

نظرا لاستمرار توافد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا وعدم قدرة الأجهزة الأمنية والوكالات المتخصصة مع تعددها وتنوعها في القضاء أو الحد من الظاهرة، تبنت الدول الأوربية العديد من المقاربات والبرامج بغرض احتواء الظاهرة والتحكم فيها والإحاطة بها من كافة الجوانب لفهمها ومعالجتها وا يجاد حلول عملية لها.

المطلب الأول: إدارة الإتحاد الأوربي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعتمد الدول الأوربية في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأساليب والآليات الأمنية، وقد خصصت لذلك ميزانيات ضخمة لتأمين ومراقبة الحدود وبناء المعسكرات والمعتقلات للاحتجاز بالإضافة إلى الخطط الأمنية الصارمة للأجهزة الأمنية وبالرغم من تلك الإجراءات إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود ، فبحسب الباحث " تشتيفان ألثر" من معهد دراسات الهجرة المقارنة في مقال نشرته يقول عنه :

> " هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها".[1]

فالتركيز على المعالجة الأمنية لوحدها من دون تفعيل لسياسات تنموية في بلدان جنوب المتوسط تكون وفقا لمقاربات أو منهج بنيوي تكاملي، متعدد الأبعاد وواسع لتحقيق عملية

[1] عبدالله تركماني، " أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الإتحاد الأوربي،" مجلة القانون والأعمال د ع (2016): د ص www.droit et reprise .com

التوازن في إدارة الهجرة بالإضافة إلى تقديم مساعدات للدول التي تعاني من نزاعات وأزمات داخلية وذلك لتحقيق الاستقرار.[1]

فالإستراتيجية الأوربية أصبحت تقوم على بناء أو إنشاء المناطق الحاجزة التي سماها " خافيير سولانا"بمناطق الأمن Zone de Sécurité، سياسة الإتحاد الأوربي تعتمد بناء فضاء أو جوار قائم على التعاون والحكم الراشد والديمقراطية بالتركيز على دول شمال إفريقيا وبالتحديد دول المغرب العربي على اعتبار أنها دول عبور وبالتالي التعامل معها على أساس أنها مناطق حاجزة.[2]

وقد تبنت الدول الأوربية العديد من المقاربات والبرامج نذكر منها:

أولا: مقاربة النهج العالمي

ظهرت هذه المقاربة لإعطاء أهمية وأولوية للهجرة الأوربية في ديسمبر 2005، وتقوم المقاربة على إستراتيجية شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وا إدارة اللجوء والهجرة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مابين دول المنشأ ودول العبور على غرار عملية برشلونة حوار ACPEV هجرة، عملية بودباست وعملية الرباط وبراغ، بالإضافة إلى التعاون مع الوكالات المتخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية على غرار "اليوروبول" والمتعلقة بالإستراتيجيات المذكورة سابقا و" فرونتكس" التي تهتم بإدارة ومراقبة الحدود، وتقوم هذه السياسات على محاولة إيجاد حلول ورؤى توافقية مابين دول الضفة الجنوبية ودول الضفة الشمالية للمتوسط، وذلك بربطها بسياسات التنمية قائمة

[1] عبد الله تركماني،" التجربة الأوربية في التعاطي مع ظاهرتي الهجرة واللجوء (3-3)،" اطلع عليه بتاريخ 03 افريل،2017،

www.sscaw.org.bouira.dz

[2] طارق رادف، " المغرب العربي في التصورات الأوربية الشريك أم المنطقة الحاجزة،" د ع (د س ن): 182، 183، www.arabfairsonaline.org/qdmin/uloads/radoaff%20tarek.pdf.

على المنفعة المتبادلة مابين الطرفين، مع فسح المجال أمام الهجرة الدائرية بالنسبة للمهاجرين ذوي الكفاءات والمهارات العالية كالطلاب ورجال الأعمال.[1]

كما أن المقاربة تسعى إلى توسيع التعاون بين الأجهزة الأمنية وتبادل للمعلومات من خلال نظام شنغن، بالإضافة إلى التعاون التقني بخصوص تزوير الوثائق والمعلومات بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين وذلك بتكثيف الدوريات وعمليات المراقبة على الحدود البرية والبحرية المشتركة من طرف وكالة فرونتكس.[2]

وقد أقرت " قمة اشبيلية" الحرص على تعزيز الرقابة على الحدود والعمل على تعزيز الدوريات المشتركة واقترحت إنشاء فيلق أوربي لحراسة الحدود، كما قررت قمة اشبيلية اعتماد سلسلة من القوانينو النصوص التشريعية في إطار سياسات مشتركة لإدارة الهجرة غير الشرعية واللجوء.[3]

ثانيا: الخريطة التفاعلية للهجرة

برنامج تفاعلي إلكتروني موجه للدول والحكومات المشاركة في إطار الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط لسنة 2006، وقد تم تطوير هذه الفكرة من طرف المركز الدولي للتنمية وسياسة الهجرة و وكالة اليوربول وفرونتكس.

وتستخدم الخريطة التفاعلية كأداة لتبادل المعلومات والحقائق المتعلقة بالهجرة، ومن خلال الخريطة التفاعلية يمكن تحديد الطرق والمسالك والسبل التي يسلكها

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق، 94، 95.

[2] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 87.

[3] "الإتحاد الأوربي يختار التعاون مع الدول النامية بشأن أزمة المهاجرين،" جريدة الشرق الأوسط 8606 (2012): د ص،

Classic.awsaat.com.détails ? article

المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثمة يمكن تتبعهم ورصدهم وإفشال محاولتهم قبل الوصول إلى أوربا.

كما أن المفوضية الأوربية بالإضافة إلى العديد من الوكالات والمنظمات على غرار اليوربول وفرونتكس والأنتربول ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها تعمل جاهدة من اجل إيجاد أو تبني حوار حول هجرة العبور عبر المتوسط ومعالجة مختلف المسائل المقلقة بهذا الشأن.[1]

ثالثا: برنامج ستوكهولم

لقد ركز هذا البرنامج على العديد من المحاور الأساسية والتي تعتبر خارطة الطريق أو الإطار الرئيسي للسياسات المنتهجة من طرف دول الإتحاد الأوربي، ومن أبرز هذه المحاور والقضايا نجد اللجوء، الهجرة، التعاون القضائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية الإرهاب وذلك بما يحقق أمن واستقرار الدول الأوربية.

وقد تأسست ركيزة العدل والشؤون الداخلية بموجب معاهدة ماستريخت 1993، وذلك في إطار مساعي التوفيق مابين حالات المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء.

وفي معاهدة أمستردام 1993 تم إجماع الدول الأعضاء المشاركة على بعض التغييرات والأسس المتعلقة بالأمن، كما تم التطرق إلى بعض القضايا ذات الإهتمام المشترك.[2]

برنامج ستوكهولم جاء بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوربية من خلال منع الهجرة غير الشرعية نحو أوربا وقد ركز على النقاط التالية :

- إدارة ومراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي بفعالية.

[1] خديجة بتقة، مرجع سابق، 95.

[2] محمد بوشليحة ، مرجع سابق،90، 91.

- محاربة الاتجار بالبشر والتهريب.

- التشجيع على الهجرة الطواعية من طرف الأشخاص المقيمين في أوربا بطريقة غير شرعية.

- التعاون مع دول العبور ودول المصدر فيما يخص ظاهرتي الهجرة واللجوء.[1]

المطلب الثاني: الصعوبات التي يواجهها الإتحاد الأوربي في إدارة الهجرة غير الشرعية

تواجه دول الاتحاد الأوربي العديد من الصعوبات في اطار مساعيها لتحقيق فضاء متوسطي آمن ومستقر من خلال الشراكة الأرو متوسطية و هنا تبرز العديد من الإشكاليات:

-الإشكالية الأولى: تتعلق بتحول قضايا الهجرة من معطى اقتصادي في السابق إلى معطى أمني وسياسي في السنوات الأخيرة، كما أنها قضية تعالج في إطار الحكومات الأوربية، أي بمعنى سيطرة حكومات الإتحاد الأوربي ودوله على عملية اتخاذ القرار في مجال الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي.

- الإشكالية الثانية:تشهد الدول الأوربية تغيرات في تركيبتها الديموغرافيا، وبذلك فهي من جهة تحاول أن تحد وتصد المهاجرين غير الشرعيين عبر آليات وا ٍجراءات معينة، وفي الوقت نفسه هي بحاجة إلى تدفق الهجرة والعمالة الماهرة، كما أنها تجد كذلك نفسها في مواجهة الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوربا، والتي تبني برامجها الانتخابية وسياستها على العداء للمهاجرين والأجانب.

[1] عمر يحي أحمد،" الموقف الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية،" اطلع عليه بتاريخ 13 افريل،2017، Drasatalhgera.blogest post com.

-الإشكالية الثالثة: لا توجد مقاربة موحدة مابين الدول الأوربية حول قضايا الهجرة في أوربا فدول الأوربية جنوب المتوسط إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا والتي هي في خط المواجهة والأكثر استقبالا وتأثرا بالهجرة غير الشرعية تكون في صراع قانوني وسياسي مع دول وسط وشمال أوربا فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وغيرها حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي باقي دول الإتحاد الأوربي أن تتحمل هذه التبعات والتكاليف والأعباء، في حين ترى الدول وسط وشمال أوربا بأن اتفاق "دبلن" ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوربية تطأها أقدام المهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين السياسيين.[1]

-الإشكالية الرابعة: إن تسارع وزيادة موجات الهجرة غير الشرعية بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي منذول الشرق الأوسط وا إفريقيا وبخاصة الدول العربية، أدى بالساسة الأوربيين لوضع وانتهاج خطط إستراتيجية بغرض التعامل مع الأوضاع الجديدة على اعتبار أن الهجرة غير الشرعية فاقت كل التوقعات.

-الإشكالية الخامسة:تحاول معظم الدول الأوربية أن توازن ما بين سياسة تقييد وضع الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي، وما بين احترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين.[2]

[1] محمد مطاوع ،"الاتحاد الاوربي وقضايا الهجرة: الاشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات،"المستقبل العربي د ع (د س ن):23، 24،

www.caus.orgIb /pdf/…/mustaqbal-431-mhmd-mtw.3pdf.

[2] نفس المرجع، 26، 27.

المطلب الثالث: مآلات ومستقبل الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

قبل التطرق إلى ما تؤول إليه ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة باستشراف وتتبع مسار الظاهرة وذلك على ضوء المعطيات الحالية والسابقة، وعليه لابد من الإحاطة بالمفاهيم التالية:

أولا: مفهوم الدراسات المستقبلية

إن مجال المستقبليات هو علم عملي متكامل ومتداخل بحيث يقوم مجموعة من الخبراء برصد كافة المتغيرات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، فعلم المستقبل يهتم بالتطورات المستقبلية الفعلية ويستشرف الأحداث ومدى احتمالها أو وقوعها.[1]

فالدراسات المستقبلية لا تتعلق بالدراسة العلمية للظاهرة ولكن تكمن في إيجاد البدائل والخيارات وا إمكانيات التغيير، فهي تركز على الآمال والطموحات والرغبات من جهة، ومن جهة أخرى تبحث في المخاوف والهواجس والأشياء غير المرغوب فيها، وبالتالي فهي تتعلق بتشجيع المستقبل الممكن إذا لم نستطع الحصول على المستقبل المرغوب فيه[2]، ويميز الدارسون في علم المستقبل مابين ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي:

1- **التصور**: ويتم من خاله تشكيل صورة كلية وشاملة عن المستقبل، ويعتمد على التشغيل والإبداع والتأمل.

2- **التوقع المحسوب**: ويقوم على الإدراك وفهم مسار تطور الظاهرة أو الأحداث من الحاضر والذهاب إلى المستقبل لمعرفة اتجاه وطبيعة التغير في مسار الظاهرة محل الدراسة.

---

[1] طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)،18.

[2] جمال منصر، "محاضرة في مقياس الدراسات المستقبلية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 06 اكتوبر، 2016).

3- **التنبؤ**: ويعتمد فيه على تكوين صورة مستقبلية متنوعة مع احتمال حدوثها مع الإلمام والاهتمام بكافة المتغيرات التي تؤدي إلى احتمال حدوثها.[1]

ثانيا: السيناريو

1-**تعريف السيناريو:** هو أداة تخطيطية تشمل التصورات للمستقبل تكون مبنية على فرضيات منطقية و واقعية وتوجد العديد من التعاريف نذكر:

يعرفه " بورتير" " Poerter" 1975:

"بأنه منظور داخلي لما سيكون عليه المستقبل الذي تتخذ فيه قرارات منظمة".[2]

وتعرفه " ليندرين وبان هولد2003:

" بأنه رؤية مستقبلية تحاول الإجابة عن مجموعة أسئلة أي ماذا يحدث مستقبلا؟ وماهي الرؤى المرسومة بهدف تجنب المخاطر".[3]

2- **انواع السيناريوهات**: توجد العديد من التصنيفات للسيناريوهات ولكن في هذه الدراسة نركز على 3 انواع:

أ- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي**: ويتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة أو الحالية على ما هي عليه من دون تغيير وبالتالي استمرار للمتغيرات الرئيسية وللمعطيات السائدة على حالها.

[1] طارق عامر، مرجع سابق، 19.
[2] نفس المرجع،19.
[3] نفس المرجع،19.

ب- **السيناريو الإصلاحي**: ويتعلق بإدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظواهر الحالية بغرض إيجاد تلاءم وانسجام من أجل تحقيق حد أدنى ن الأهداف المرجوة.

ج- **السيناريو التحويلي –الثوري-الراديكالي**: ويتعلق بحدوث تغييرات عميقة وجذرية في مسار الظاهرة مما يؤدي إلى حدوث قطيعة مع الماضي والحاضر وظهور متغيرات جديدة لم تكن في السابق.[1]

ثالثا: مستقبل ومآلات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

بعد التطرق إلى ماهية الدراسات المستقبلية وماهية السيناريو يمكن أن نعرج على مسار وتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية معالجتها من طرف دول الإتحاد الأوربيين على اعتبار أن هناك العديد من الاحتمالات أو السيناريوهات المحتملة أو المتوقعة، وفي مايلي نبرز هذه السيناريوهات المحتملة.

1-**سيناريو بقاء الوضع الحالي-الاتجاهي**: هو سيناريو يرجح بقاء الأوضاع الحالية كما هي دون تغيير بحيث تظل دول الإتحاد الأوربي تتعامل مع الظاهرة بنفس السياسات والإجراءات والتدابير والآليات التشريعية والتنظيمية والقانونية الحالية بالتركيز على المعالجة الأمنية للظاهرة من خلال سن قوانين تجرم أو تمنع الهجرة غير الشرعية، كما أنها تسعى لإضفاء الطابع الأمني على الظاهرة ، أمننة الهجرة غير الشرعية بالاعتماد على خطاب النخب السياسية الحاكمة وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها.[2]

أ- **الحراك العربي وتأزم الوضع أكثر**: تعيش العديد من الدول العربية أزمات ومشاكل على أكثر من جبهة وصعيد خاصة بعد إحداث ما يعرف بالربيع العربي، والذي أدى إلى تفاقم

[1] طارق عامر،مرجع سابق، 183.

[2] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 132.

الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى الوضع المتأزم في العراق بسبب الحرب الطائفية وكذلك الأزمة السور ية والتي لازالت تعاني من حرب داخلية مدمرة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه"عولمة أزمة الهجرة" أي أن كل المساعي الرامية لإيجاد حلول للهجرة لم تحقق الأهداف المرجوة.

ب- **عجز وفشل الدولة***[1]: إن أحداث الربيع العربي خلفت موجة من التهجير القسري واللجوء كما أنها أظهرت في خضم الحراك أو بعد الحراك عجز لبعض الدول في إدارة شؤونها الداخلية، مما عزز من بروز وظهور الجماعات المسلحة أو الإرهابية كتهديد للمجتمعات المحلية، كما أعادت من ناحية أخرى ما يعرفبالهويات العر قية والطائفية ومن مؤشرات خطيرة تنذر بحجم الكارثة التي حلت بهذه الدول لأن لم يتم تداركها أو استدراكها وعلاجها قبل استفحالها.

ج- **غياب التنمية**: إن الأوضاع الاقتصادية المتردية في العديد من الدول الإفريقية يدفع بالعديد من الأفراد ومواطني هذه الدول إلى الهجرة خاصة في ظل التفاوت والتباين ما بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية وتبعية هذه الأخيرة للأولى في شتى المجالات خاصة مع الإفرازات التي خلفتها العولمة الاقتصادية.[2]

د- الأحزاب اليمينيةفي أوربا وإعلان عدائها للمهاجرين: تعرف الأحزاب اليمينية في أوربا بسياستها المتطرفــة والتي تحمل في طياتها ومعانيها خطابا عدائيا اتجاه المهاجرين والأجانب ويظهر ذلك بوضوح خاصة في الحملات الانتخابية الرئاسية أو

* تعرف الدولة الفاشلة failed states على أنها الدولة التي لم تعد قادرة على تأمين الحاجيات الأساسية للأفراد أو الخدمات الضرورية ، أنها تعاني من نقص فادح في البنى التحتية وغياب مؤسسات ذات مصداقية، كما أنها تشهد في كثير من الأحيان ممارسات شمولية للسلطة والعجز في التحكم في إقليمها إضافة إلى وجود تهديد دائم إما بالحروب أو الاضطرابات الداخلية.

[2] ضياء الغرباوي،" أزمات الهجرة و اللجوء الى أوروبا حقائق و رؤى مستقبلية،" اطلع عليه بتاريخ 05 افريل،2017، www.acrseg.org/40367

البرلمانية، مما يؤثر ذلك في مسار اتخاذ القرار خاصة في حالة فوز هذه الأحزاب بمقاعد نيابية في البرلمان للدول الأوربية، بحيث توظف هذه الأحزاب ملف الهجرة غير الشرعية في برامجها السياسية بغرض كسب أصوات الناخبين خاصة في المناطق التي تعرف بعدائها للجاليات العربية والمسلمة أو بعدائها للمهاجرين والأجانب بصفة عامة.[1]

2- **السيناريو الإصلاحي-التعديلي**: يقوم هذا السيناريو على افتراض بأن تتحول السياسات الأوربية في اتخاذ الإجراءات والتدابير في إطار الإصلاح وتحقيق التنمية الموجودة في دول جنوب المتوسط، بما يوفر الاستقرار والأمن والرفاه في المنطقة الجنوبية، خاصة وأن هناك العديد من المسارات والمبادرات والتي يتم العمل بها في إطار الشراكة الأورو متوسطية، والتي تقوم بالأساس على التنسيق والتعاون والشراكة في إطار الحوار والبرامج التنموية القائمة بالأساس على المرونة والعقلانية، مما يجعلها لا تخضع لمنطق حسابات الربح والخسارة بل إلى منطق تقاسم الأرباح والخسائر مع دول الضفة الجنوبية، وبالتالي ستتخلى أو تتنازل وتتراجع دول الإتحاد الأوربي عن المعالجة أو المقاربة الأمنية ومعاملتها القاسية للمهاجرين غير الشرعيين،[2] ونبرز ذلك من خلال العديد من المؤشرات:

أ- **الهجرة والتنمية**: هما عمليتان متكاملتان في عالمتغير سيطر ت فيه قيم العولمة على اقتصاديات الدول، وبالتالي عند الحديث عن التنمية الاقتصادية لا بد من إعادة النظر في علاقة الهجرة بالتنمية سواء كان ذلك في دول المنشأ أو المقصد، فالهجرة كظاهرة عبر قومية تعني وجود تداخل بين مجتمعات وثقافات مختلفة، فالهجرة تؤدي إلى تبادل للمعلومات والموارد وحتى الارتباطات وهذا ما يخلق التنوع الاجتماعي داخل الدول المستقبلة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن المنظور الإنساني القائم على احترام حقوق الإنسان والحاجات الإنسانية.

[1] محمد بوشليحة، مرجع سابق،133.

[2] حمزة بوقريو، مرجع سابق،91، 92.

ب- العامل الديموغرافي: إن أبرز ما يشغل الأوربيون في الوقت الراهن هو الحاجة إلى اليد العاملة لتغطية العجز المتزايد في اليد العاملة الأوربية، وهناك تقرير تم نشره في سنة 2001 يبين أن الدول الأوربية تحتاج في أفق 2050 إلى مالا يقل عن 400 مليون مهاجر.

كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تسجل كل من إيطاليا وألمانيا نموا سكانيا ضعيفا أو سلبيا بحلول 2010 وبحلول 2020 سيكون أكثر من خمس السكان في بلدان الإتحاد الأوربي فوق 50 سنة.

ج- دور المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان: تلعب المنظمات الدولية في هذا الشأن دورا كبيرا في الضغط على الدول والحكومات من اجل انتهاج سياسة رشيدة ومراعاة حقوق الإنسان بصفته إنسان عالمي بغض النظر عن جنسه، دولته، معتقداته ولون بشرته ...الخ، خاصة مع التطور في وسائل الإعلام والاتصال وعولمة القيم فإن دور المنظمات الدولية في هذا الشأن زاد دورها واطلاعها بكل صغيرة وكبيرة في أي دولة من دول العالم، خاصة مع إفرازات وتداعيات الربيع العربي وما تبعه من لجوء نحو أوربا.

3-**السيناريو الراديكالي- الاخفاق**: في هذا السيناريو يفترض بأن السياسات الأوربية المنتهجة من قبل الإتحاد الأوربي سيكون مآلها الفشل ولن يكتب لها النجاح، لذلك يطلق على هذا النوع من السيناريوهات بالمتشائم ويمكن الاستدلال على ذلك بالأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالدول الأوربية و خاصة اليونان ، كما أن المعالجة الأمنية والتركيز على الآليات الرقابية وتشديد الحراسة وسياسة الطرد والمنع والاحتجاز التي تتبناه أغلب الدول الأوربية مآلها الفشل والتراجع لذلك نلاحظ في كل مرة تضاعف عدد اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين وهو ما يؤكد الإخفاق ويعزز من فرضية كل ممنوع مرغوب وللوقوف على أهم مؤشرات هذا السيناريو سنتطرق إلى مايلي:

أ- **التباين في التنمية بين الجنوب المتخلف ودول المركز المتقدمة :إن** التباين والفوارق الواضحة مابين دول شمال متقدم وجنوب متخلف وهو ما انعكس مباشرة على بروز

العديد من المظاهر في دول الجنوب وخاصة مع الحراك العربي الأمني تفاقمت هذه الظواهر وازدادت على غرار ظاهرتي الهجرة غير الشرعية واللجوء نحو أوربا.

ب- الأزمة المالية العالمية لسنة2008: لقد ألقت هذه الأزمة بضلالها على سياسات الإنفاق في مجال الدفاع والأمن الأوربي خاصة بعد سياسة التقشف التي انتهجتها أوربا مما انعكس بذلك على وقف الدعم الأوربي للدول المصدرة للهجرة وتخفيض الدعم المالي الموجه للوكالات المتخصصة على غرار فرونتكس.

ج- الإرادة السياسية: لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الدول الأوربية لا بد وأن تتوفر الإرادة السياسية الكافية على اعتبار أن الدول الأوربية تدرك جيدا بأنها بحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية، وفي الوقت نفسه تنتهج سياسات قائمة على المعالجة الأمنية للظاهرة.

د- عائق تقاسم الأعباء: فالدول الأوربية مطالبة بتقاسم الأعباء والتكاليف المترتبة عن إيواء وعلاج وتوفير الغذاء للمهاجرين أو اللاجئين وهو ما فجر العديد من الخلافات بين الدول الاوربية فيما يخص هذه المسائل وهو ما ينبئ بفشل السياسات المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.[1]

بعد تطرقنا إلى أهم السيناريوهات الممكنة أو المحتملة لكيفية إدارة دول الاتحاد الأوربي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبحسب المعطيات المتوفرة لدينا فإني أرجح بقاء واستمرار الوضع الحالي كما هو من دون تغيير مما يرجح فرضية استمرار السيناريو الخطي-الإتجاهي وبالتالي استمرار المتغيرات الرئيسة التي تحكم الظاهرة واستمرار نفس الممارسات والسياسات المنتهجة من طرف دول الاتحاد الأوربي في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ونستدل على هذا الافتراض من خلال المؤشرات التالية:

[1] محمد بوشليحة، مرجع سابق، 138.

- الأزمات والنزاعات التي تعيشها الدول الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي.
- الحراك العربي الذي شهدته المنطقة العربية مطلع 2011، وتأزم الوضع أكثر.
- وجود بعض الدول الفاشلة في المنطقة مما يسمح بنشاط الجماعات الإرهابية.
- وانتشار الفوضى وغياب الأمن، بما ينعكس ذلك مباشرة على امن الأفراد.
- ظاهرة العولمة التي أبرزت التفاوت مابين شمال متقدم وجنوب متخلف.
- تسويق وسائل الإعلام الغربية مظاهر الرفاهية وتلك التي تدل على التمتع بحقوق الإنسان والديمقراطية والحياة الفاضلة في أوربا.
- وجود أحزاب يمينية متطرفة في أوربا أعلنت عداءها التام للمهاجرين وتروج لذلك عبر الخطاب.
- غياب التنمية وفرص العمل والإحساس بالتهميش والاغتراب لدى الأفراد، بالإضافة إلى عوامل وأسباب أخرى.

ومن خلال ما سبق نفترض أن تظل الهجرة غير الشرعية مستمرة بما يعزز فرضية استمرار دول الاتحاد الأوربي في انتهاج نفس السياسات والممارسات الحالية في إدارتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية بما يحقق أمنها واستقرارها.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال التطرق إلى سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية لاحظنا بأن الدول الأوربية قامت بالعديد من المساعي والمبادرات والسياسات والإجراءات لاحتواء الظاهرة وا إيجاد سبل ووسائل وآليات كفيلة للحد منها.

ولكن بالرغم من تلك السياسات الرامية لإيجاد حلول عملية وملموسة للظاهرة إلا أننا وفي واقع الأمور نجد تفاقم وزيادة ظاهرتي الهجرة غير الشرعية واللجوء نحو أوربا، وقد ارتبط ذلك بالأزمات التي تعيشها منطقة إفريقيا عموما والساحل خصوصا وكذلك الأزمة العويصة التي مرت بها المنطقة العربية مؤخرا جراء ما عرف بالربيع العربي مما أدى بتدفق غير مسبوق للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين نحو أوربا.

وبالرغم من الآليات التشريعية والقانونية والدور الذي تلبية الوكالات المتخصصة في إدارة ومراقبة الحدود على غرار فرونتكس وغيرها إلا أن الظاهرة مازالت تشهد إقبالا كبيرا من طرف المهاجرين غير الشرعيين.

خاتمـــــــة

خاتمة:

لقد استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل غير مسبوق، خاصة في السنوات الأخيرة وتفاقمت بشكل واضح وجلي، ولعل ما عزز الظاهرة وزاد من حدتها الأوضاع غير المستقرة في دول جنوب المتوسط، والتي تعاني العديد من الازمات وكذلك النزاعات وعدم الاستقرار وغياب الأمن، خاصة في العديد من الدول الافريقية وفي منطقة الساحل الافريقي بالإضافة إلى الأوضاع التي عاشتها المنطقة العربية جراء ما عرف بالربيع العربي، والتي كانت له تداعيات واثأر سلبية على المنطقة برمتها هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم وزيادة نشاط وحركية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط نحو أوربا.

كما أن الدول الأوربية لجأت الى اتخاذ تدابيروا إجراءات وسن قوانين وتشريعات للحد من ظاهر ة الهجرة غير الشرعية واللجوء، ولكن في الوقت نفسه أبانت عن محدوديتها وعدم قدرتها على مسايرة ومواكبة التطورات التي طرأت على الظاهرة، بحيث إن سياسات المنع والصد والطرد لم تزد المهاجرين غير الشرعيين إلا إصرارلوا إقبالا على الهجرة غير الشرعية والوصول إلى الأراضي الأوربية مهما كانت النتائج.

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وصعبة لأنها مرتبطة بالأفراد وطريقة تفكيرهم ورغباتهم ومدى استعدادهم للمغامرة، ذلك أن الفرد في الغالب يبحث عن الأمن وا إشباع الحاجات مما يؤدي به للتفكير في تغيير الأجواء والهجرة حتى وان بطريقة غير شرعية، لذلك على الدول الأوربية أن تنتبه لذلك و أن تتبنى سياسات ومقاربات تنموية في دول جنوب المتوسط ومساعدة هذه الدول للنهوض بأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية بما ينعكس ذلك مباشرة على أمن ورفاهية واستقرار الأفراد، وبالتالي يعزز ذلك من تعلق الأفراد بأوطانهم وخدمتها بدلا من التفكير في الهروب منها ومغادرتها إلى دول أخرى هي في الأصل غير قابلة لهم.

على دول الضفة الجنوبية للمتوسط أن تدرك بأن قوتها واستقرارها يكمن في ايجاد مناخ يساعد على الاستثمار بشتى أنواعه وفي شتى القطاعات والمجالات، وفتح المجال أمام الإطارات والكفاءات من أجل إيجاد مخارج وحلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها، وذلك عبر مناخ أو فضاء يعزز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ويشجع على الإبداع والابتكار والاستثمار، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة والرفاهية المرجوة.

إن سياسات دول الاتحاد الأوربي القائمة على التعاون والشراكة الأورو متوسطية والتنسيق في شتى المجالات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي سياسات بحاجة إلى تفعيل وتوحيد الرؤى وتوفر ارادة سياسية موحدة في مواجهة الظاهرة، على اعتبارا أن الكل معني بها ولا أحد في منأى أو بمعزل عنها.

وفي ظل تواصل واستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكون دول الإتحاد الأوربي أمام العديد من الخيارات والبدائل المتاحة، كما يمكنها أن تعالج هذه الظاهرة عبر العديد من الأطر والآليات وتكون أمام العديد من الاحتمالات او السيناريوهات الممكنة لكيفية التعامل إدارة دول الاتحاد الاوربي للظاهرة.

قائمة المراجع

❖ الكتــب

1-أمير فرج، يوسف. الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق و البروتوكولات الدولية. الجزائر، الكويت، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.

2-الإمام سيد الأهل، حسن حسن. مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار. مصر: دار الفكر الجامعي، 2014.

3-الحمروني الورفلي، ونيسة. الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي(5+5). مصر: دار الفكر الجامعي، 2016.

4-السرياني، محمد محمود واخرون. مكافحة الهجرة غير الشرعية.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

5 - المصري، خالد موسى. مدخل الى نظرية العلاقات الدولية (سوريا: دار نينوي ، 2014).

6-بخوش، مصطفى. حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

7-بوبوش، محمد عبد الله. الأمن في منطقة الساحل.الأردن: دار الخليج،2017

8-بوزيد، أعمر. شركاء أم متنافسون سياسات الصراع في العلاقات الأمريكية الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا).الجزائر: دار قرطبة، 2012.

9- خضرة، بشارة. اوربا من اجل المتوسط من برشلونة الى قمة باريس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

10-رزيق المخادمي، عبد القادر. الهجرة السرية واللجوء السياسي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015.

11-سلام، احمد رشاد وآخرون. مكافحة الهجرة غير الشرعية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2014.

12- عامر، طارق . أساليب الدراسات المستقبلية.عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

13- غانم، عبد الله عبد الغاني. المهاجرون دراسة سوسيو انتربولوجية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

14- غزالي، محمد. الهجرة السرية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

15- كولير، بول. الهجرة كيف تؤثر في عالمنا.ترجمة ناصر مصطفى. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016 .

16- منذر، محمد. مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة. بيروت: دار مجد، 2012.

❖ الأطروحات:

1- صايش، عبد المالك." مكافحة تهريب المهاجرين السريين." أطروحة دكتورا، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

❖ الرســـائـل:

1- بتقة، خديجة. "السياسة الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية." رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

2- بن حسين، سليمة. " الأبعاد الامنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)." رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013.

3- بن سعدون، اليامين." الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

4- تباني، وهيبة. "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب." رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

5- حمزاوي، جويدة. " التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

6- ختو، فايزة. "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية(1995، 2010)." رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2010.

7- منصوري، رؤوف. " الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني." رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2013.

8- ساعد، رشيد." واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني." رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

9- سمارة، فيصل. "البعد الإنساني في الشراكة الأورمغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)." رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2003.

10-طويل، منال." التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأوربا." رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.

11-قريب، بلال. "السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات ." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ,2010.

12-قسوم، سليم." الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية."رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

❖ مذكـــرات:

1- بوشليحة، محمد."سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية منطقة شمال المتوسط." مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي1945 قالمة، 2015.

2- بوقريو، حمزة. "اثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورو مغاربية بعد2001." مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2014.

3- حنان، عنان. بن ساعد، ليليا. "الهجرة واللجوء وانعكاساتهما على امن الدول: دراسة حالة هجرة ولجوء السوريين نحو اوربا." مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015.

❖ المقالات الالكترونية:

1- بن بوعزيز، آسيا، " سياسة الإتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية."دع (2017):28-41،

www.asip.cerist.dz/en/downarticle/2017/7/18/2712.

2-تركماني، عبدالله." أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الإتحاد الأوربي." مجلة القانون والأعمال د ع (2016): د ص،

www.droit et reprise .com

3-حروري، سهام. "الهجرة وسياسة الجوار الأوربي." مجلة الفكر5(2012): 344-352،

pdf.Fdsp.univ.biskra-dz/images revus mf5a20

4-رادف، طارق. "المغرب العربي في التصورات الأوربية الشريك أم المنطقة الحاجزة."د ع(د س ن):179-199،

www.arabfairsonaline.org/qdmin/uloads/radoaff%20tarek.pdf

5-مطاوع، محمد."الاتحاد الاوربي وقضايا الهجرة: الاشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات دع(د س ن):22-39.

www.caus.org.Ib/pdf/.../mustaqbal-431-mhmd-mtw.3pdf

6-الإتحاد الأوربي يختار التعاون مع الدول النامية بشأن أزمة المهاجرين." جريدة الشرق الأوسط ، 8606، (2012): د ص،

Classic.awsaat.com.détails ? article.

❖ مواقع الكترونية:

1-الغرباوي، ضياء." أزمات الهجرة و اللجوء الى أوروبا حقائق و رؤى مستقبلية." اطلع عليه بتاريخ 05 افريل،2017،

www.acrseg.org/40367

2- تركماني،عبد الله. " إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية." اطلع عليه بتاريخ 13 افريل،2017،

www.mokarabat.com/s1442htm.

3- تركماني، عبد الله." التجربة الأوربية في التعاطي مع ظاهرتي الهجرة واللجوء (3-3)." اطلع عليه بتاريخ 03 افريل،2017،

www.sscaw.org.bouira.dz

4-جيروم، شاهين." الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة." اطلع عليه بتاريخ 04 افريل،2017،

www.almustqbal.com/stories.aspx?stories=510

5- حمدي، شعبان." الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة." اطلع عليه بتاريخ 08 أفريل،2017،

http://www.policemc.gov.bn/.../14d08f34-9356-4908-a898-c0dc6...

6- شوقي ،أحمد. "السوريون واللجوء." اطلع عليه بتاريخ11 افريل،2017،

http://www.alsouria.net/sy/?p3696

7- يحي أحمد، عمر."الموقف الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية." اطلع عليه بتاريخ 13 افريل،2017،

Drasatalhgera.blogest post com.

.

8- يعقوب، محمود داوود." الهجرة السرية."اطلع عليه بتاريخ:02 فيفري، 2017 ،

maitre mahmoudyacoub.blogspot.com/2015/blog post-77html .

9- الموسوعة العربية اطلع عليها بتاريخ 02 مارس،2017،

http//www.arab.

10- "الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورو متوسطية: إعادة توازن اشبيلية مع تامبيري، القمة التاسعة الأورو متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، بلنسية (إسبانيا)." اطلع عليه بتاريخ، 28 مارس،2017،

www.Ces.es/TRESMED/Shpw844326htm/

11- "الهجرة غير الشرعية الدول العربية منبعا واوربا مقصدا." اطلع عليه افريل،2017، Alwatan.com.details/126283.

12- "تنامي دور محكمة العدل الأوربية في حياة الأوربيين وجوارهم المتوسطي." اطلع عليه بتاريخ 30 مارس،2017 ،

www.dw.com/ar/a/544780

13- "سياسة الجوار الأوربية المجددة للموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة." أطلع عليه بتاريخ 28 مارس، 2017،

http://www.int/sites/deflant/files/our-work/icp

14 - معاهدة لشبونة، اطلع عليه بتاريخ 30مارس،2017،

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/11.

15-"منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي-الأمريكي نموذجا 2015." أطلع عليه بتاريخ 01 افريل،2017،

WORDPRESS/COM.http://TSAIDALI

❖ محاضرات:

1-منصر، جمال. "محاضرة في مقياس الدراسات المستقبلية." جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 06 اكتوبر، 2016.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	12-02
الفصل الاول: مدخل نظري وتأصيلي للدراسة	
تمهيد	14
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة غير الشرعية	15
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	15
المطلب الثاني:مفهوم الهجرة غير الشرعية	18
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات القريبة منها أو المرتبطة بها	22
أولا:التمييز بين الهجرة غير الشرعية واللجوء	22
ثانيا: التمييز بين الهجرة غير الشرعية ـ النزوح	23
ثالثا: ارتباط الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر	24
رابعا: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة	25
خامسا: الهجرة غير الشرعية و الإرهاب	27
المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية في نظريات الأمن	29
المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية وفقا للمقاربة الواقعية	29
أولا :الفكر الواقعي وأهم المسلمات	29
ثانيا: التفسير الواقعي للهجرة غير الشرعية	30
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الأمن المجتمعي	32
أولا: مدرسة كوبنهاغن ـ الأمن الموسع	32
ثانيا: الأمن المجتمعي	33
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة الأمن الإنساني	34

أولا:مفهوم الأمن الإنساني	34
ثانيا: تفسير ظاهرة الهجرة من منظار الأمن الإنساني	35
المبحث الثالث:المداخل والمدارس المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية	36
المطلب الأول : المداخل التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية	36
أولا: المدخل الاقتصادي	36
ثانيا: المدخل النفسي السيكولوجي	37
ثالثا:المدخل الاجتماعي	39
رابعا:المدخل الثقافي	40
المطلب الثاني: مدرسة باريس	40
المطلب الثالث: مدرسة التبعية	42
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني :تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو اوربا بعد نهاية الحرب الباردة في المتوسط	
تمهيد	47
المبحث الأول: العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية	48
المطلب الأول: العوامل السياسية والأمنية	48
المطلب الثاني:العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية	50
أولا: العوامل الاقتصادية	50
ثانيا: العوامل الاجتماعية والثقافية	51
المطلب الثالث: العوامل المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي	52
المبحث الثاني: صعود التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة المتوسط: التداعيات والآثار	55
المطب الأول: التداعيات السياسية والأمنية:الإرهابو الهجرة غير الشرعية	55

المطلب الثاني: الخطاب ودوره في أمننة الهجرة غير الشرعية	57
اولا: امننة القضايا	57
ثانيا: أمننة الهجرة غير الشرعية عبر الخطاب	58
المطلب الثالث: الإنعكاسات والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية نحو أوربا	60
اولا: الآثار والانعكاسات الأمنية	60
ثانيا: الآثار والانعكاسات الاقتصادية	61
ثالثا: الآثار والانعكاسات الاجتماعية والثقافية	62
المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وتهديد الأمن الأوربي في الفضاء المتوسطي	64
المطلب الأول: الأمن الأوربي مفهومه وأبعاده	64
أولا: مفهوم الأمن الأوربي	64
ثانيا: أبعاد الأمن الأوربي	65
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية والتحولات الجيو سياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة	66
أولا:الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بعد نهاية الحرب الباردة	66
ثانيا:التحولات الجيوسياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة	68
المطلب الثالث: البيئة الأمنية المتوسطية وأهم التهديدات في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة	70
أولا: البيئة الأمنية المتوسطية	70
ثانيا: أهم التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية	72
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث:سياسات الاتحاد الاوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية	

تمهيد	77
المبحث الأول: الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية	78
المطلب الأول: مسألة توسعة وصياغة الهجرة في اطار مؤتمر برشلونة	78
أولا: المسار السياسي والأمني	79
ثانيا: المسار الاقتصادي والمالي	79
ثالثا:المسار الاجتماعي والثقافي	80
المطلب الثاني: موضوع الهجرة في اطار مبادرة 5+5	81
المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوربية والاتحاد من اجل المتوسط	83
أولا: سياسة الجوار الأوربية	83
ثانيا: سياسة الجوار الأوربية والهجرة	83
المبحث الثاني: تطور سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية بعد الحراك العربي وأزمات إفريقيا والساحل	86
المطلب الاول: الازمات في افريقيا والساحل والحراك العربي وتاثيرها على الهجرة غير الشرعية	86
اولا:الازمات في افريقيا والساحل الافريقي	86
ثانيا: الهجرة غير الشرعية في إفريقيا والساحل الإفريقي	87
ثالثا:الحراك العربي والازمة السورية وموجات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا	87
المطلب الثاني: آليات التشريعية والتنظيمية لمواجهة وا إدارة الهجرة غير الشرعية	89
أولا: محكمة العدل الأوربية European court of justic	89
ثانيا: المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان	89
ثالثا: إتفاقية شنغن	90
رابعا: ميثاق الهجرة الأوربي	91
المطلب الثالث: الآليات الرقابية والأمنية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية	91

أولا: عسكرة الحدود	91
ثانيا: فرض نظام رقابة الحدود واعتماد التكنولوجيا	93
المبحث الثالث: آفاق سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية	94
المطلب الأول: إدارة الإتحاد الأوربي لظاهرة الهجرة غير الشرعية	94
أولا: مقاربة النهج العالمي	95
ثانيا: الخريطة التفاعلية للهجرة	96
ثالثا: برنامج ستوكهولم	97
المطلب الثاني: الصعوبات التي يواجهها الإتحاد الأوربي في إدارة الهجرة غير الشرعية	98
المطلب الثالث: مآلات ومستقبل الهجرة غير الشرعية نحو أوربا	100
أولا: مفهوم الدراسات المستقبلية	100
ثانيا: السيناريو	101
ثالثا: مستقبل ومآلات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا	102
خلاصة الفصل الثالث	108
خاتمـــــــة	**111-110**
قائمة المراجع	**118-113**

ملخـــــص

لقد أردنا من خلال بحثنا هذا الإحاطة بأهم السياسات التي يتعامل ويدير بها الإتحاد الأوربي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبارها ظاهرة عبر قومية متعددة الأسباب والأبعاد ويترتب عنها أثار وتداعيات على جميع الأصعدة والمستويات وبصفتها قضية أمنية على علاقة وارتباط بالعديد من القضايا الأمنية الأخرى، وهو ما أدى بدول الاتحاد الأوربي لاتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير وانتهاج مقاربات وسياسات ومبادرات للحد من الظاهرة والتصدي لها بمختلف الوسائل والآليات القانونية والتشريعية والرقابية والأمنية.

ولكن بالرغم من تلك الجهود إلا ان دول الاتحاد الأوربي لم تستطع أو تتوصل إلى كبح جماح المهاجرين غير الشرعيين، بل ظلت مستمرة وتفاقمت أكثر في السنوات الأخيرة نتيجة للأوضاع غير المستقرة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط والناجمة بالأساس عن التحولات الجيو سياسية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية/ سياسات الاتحاد الأوربي/ فترة ما بعد الحرب الباردة/ المنطقة المتوسطية/التهديدات الأمنية /عبر قومية.

The ain of search is to focus on the most important policies that European union employs to deal with the phenomenon of illegal immigration ,this phenomenon is cross national and has multiple reasons and dimension, which led to many consequences on several levels. illegal immigration as a security issue is particularly related with other security issues, as a result, this led the European union to take several measures and approaches, policies and initiatives to reduce this phenomenon and address it by various legal,legislative,regulatory and security means and mechanisms.

Despite all the efforts, the European union countries had not been able to curb illegal immigrants,instead,this phenomenon has continued and aggravated especially in recent years, as a consequence of the unstable conditions in southern Mediterranean countries, mainly resulting from the geopolitical transformations that were brought by the end of the cold war and the recent changes in the arab region.

Key words:

Illegal Immigration/ European Union Policies/ Post-Cold War Period /Mediterranean Region / Security Threats/Cross National